الملحق المدني لجريدة الشعب
الخميس 7 ديسمبر 2017 - العدد 10

الاستاذ عبد الواحد المكني لـ «الجريدة المدنية»

القوى التي تريد الثأر من التمدن والمدنية باسم الأصالة تارة والمحافظة طورا لم تيأس

الجريدة المدنية

قراءة في تجربة الاتّحاد العام التونسي للشغل في المساهمة في مقاومة الفقر والثّورة

اطلالة على تاريخ الحركة النقابية الفلسطينية

دور النقابات العمالية في التصدي لسياسات التفقير والتهميش

تصدر « الجريدة المدنية» بدعم من
Euro-Mediterranean Human Rights Network
Réseau Euro-méditerranéen des droits de l'Homme
الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان
بالتعاون مع
JAMAITY جمعيتي
http://jamaity.org/agenda

الافتتاحية

الاتحاد العام التونسي للشغل بيت الكادحين المناهض للتفقير والتهميش

يتميّز الاتحاد العام التونسي للشغل بالثبات على المواقف، فمثلما تمسّك بالمطالب الشعبية خلال السنة الأولى من الاستقلال متصديا لسياسة رئيس الحكومة الحبيب بورقيبة في 1956 معلنا أن حكومته تواصل في منهج سياسات المستعمر الاقتصادية والاجتماعية، تصدّي لحكومات ما بعد الثورة منبها لكلّ السياسات التي تكرّست في فترة الدكتاتوريّة، والتي يتبناها الحكم إلى اليوم.

إنّ استقلالية المنظمة الشغيلة وانتصارها للعمال مكنتها من الاستمرارية بذات القوّة والزخم النضالي الجماهيري وجعلت منها بالفعل بيتا للكادحين بالفكر والساعد، وكانت القوّة المعدّلة التي تمنع أي نظام حكم من فرض سياسات التفقير محقّقة مكاسب كبيرة للشغيلة.

ولم يكن الاتحاد العام التونسي للشغل قوّة احتجاج وحسب بل كان قوّة اقتراح حرص على إصدار تقاريره منذ التأسيس والتي كانت مرجعا في فهم التحولات الاجتماعيّة والاقتصاديّة وتقديم استراتيجيات وسياسات لتجاوز الصعوبات وتحقيق العدالة الاجتماعيّة.

كما كان الاتحاد طيلة تاريخه النضالي واعيا بالدور الوطني الذي تجلى في المحطات الكبرى وآخرها ثورة 17 ديسمبر -14 جانفي التي أطرت خلها الهياكل النقابية الجماهير ثمّ شاركت في وضع أسس الانتقال نحو الديمقراطيّة. وحرص الاتحاد على ضمان مدنيّة التحركات والاحتجاجات والحدّ من التوتر مع تأطير وتأمين الحوار بين كل القوى السياسية ممّا جعل التجربة التونسية الأقل دمويّة والمرتكزة على مرجعية مدنيّة، فجنّب تونس الانفلات الأمني.

وتعتبر المهام المطروحة على الاتحاد اليوم أكثر تعقيدا بحكم هشاشة الوضع السياسي والأزمة الاقتصادية الخانقة وضعف منظومة الحكم الحالية على إيجاد الحلول الأكثر نجاعة. كما أنّ الوضع الإقليمي والدولي الدقيق والتطورات المتسارعة على الأصعدة الأمنية والسياسية تنعكس على وضعنا الداخلي سلبا وتجعل التحديات أكبر.

إنّ تدخّل الاتحاد في الوضع السياسي واجب وطنيّ وهو ضروريّ وصحيّ لقدرة المنظمة على التعامل بايجابية مع كل الأطراف. وسيكون للمنظمة أدوار خلال الاستحقاقات القادمة الانتخابيّة بالعمل على المساهمة الايجابية بخلق مناخ ديمقراطي يؤسس لبناء مؤسسات الجمهورية الثانية.

وتكمن قوّة الاتحاد في المحافظة على معادلة السلم الاجتماعي دون التنازل على مطالب منظوريه مع الانتباه إلى الوضع العام للبلاد وقدرات الدولة الاقتصادية، معتمدا التفاوض آلية رئيسية تمكّن من تحقيق مطالب عاجلة وترسم خارطة متوازنة لحماية مكاسب الأجراء وتمكينهم من الأفضل تدريجيا.

ويبقى التأكيد أنّه إن كانت تجربة تونس فريدة في سياق التحولات التي تعيشها دول المنطقة فذلك يرجع إلى ما يتميز به شعبها من حسّ مدني وقدرته تاريخيا على المحافظة على قلعة حشاد التي دائما الفارق النضالي والضامن الرئيسي ضدّ الانفلات أو الهيمنة المطلقة على الشعب.

• المدنية

ملف العدد القادم

الهجرة واللجوء، الأزمة الانسانية والمسؤولية الدولية

البريد الالكتروني : journal.civic@gmail.com

الجريدة المدنية

المدير المسؤول
نورالدين الطبوبي

المدير
سامي الطاهري

فريق العمل
سمير أحمد، عبد اللطيف حداد، ضياء تقتق، الأمجد الجملي، محمد كريم السعدي

بدعم من
Euro-Mediterranean Human Rights Network
Réseau Euro-méditerranéen des droits de l'Homme
الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان

بالتعاون مع
JAMAITY جمعيتي
http://jamaity.org/agenda

المقر : 41 شارع علي درغوث - تونس 1001 - الهاتف : 020 255 71 - 291 330 71 / الفاكس : 139 355 71 -
العنوان الالكتروني : journal.civic@gmail.com - الحساب الجاري بالبريد : 51 - 300 - السحب : مطبعة دار الأنوار - الشرقية - تونس

اطلالة على تاريخ الحركة النقابية الفلسطينية

بقلم ضياء تقتق

بدأت ملامح التنظيم النقابي في فلسطين تتشكل منذ بداية القرن العشرين استنادا للقانون العثماني الصادر سنة 1909 والذي جرى بمقتضاه تشكيل روابط اجتماعية بعيدة عن الشؤون السياسية، حيث انطلق التنظيم النقابي الفعلي الفلسطيني سنة 1920، وتبلور عام 1925 من خلال تشكيل «جمعية العمال العرب الفلسطينية» . وكان القانون يشترط أن ينص دستور الجمعية أن لا تتدخل في الشئون السياسية والدينية.

تجدر الاشارة الى ان تلازم الحركة النقابية الفلسطينية والصراع التحرري الفلسطيني حيث سعى المشروع الصهيوني لتكريس أدواته الاقتصادية والسياسة العسكرية بما في ذلك تأسيس الاتحاد العام للعمال اليهود (الهستدروت) عام 1920، والتي لم تطلع بدورها النقابي العمالي، بل استمرت في ترسيخ ركائز المشروع السياسي الصهيوني وإتباع سياسة عنصرية إزاء العمال الفلسطينيين العرب.

اضطلعت الحركة النقابية الفلسطينية بدور مهم في حماية العمال والدفاع عن مطالبهم الاقتصادية، والنضال من أجل تشريعات خاصة بحماية العمال إلا أن حكومة الانتداب البريطاني أظهرت تعاطفاً وانحيازا للمستوطنين اليهود مما دفعها لمزيد المشاركة الفاعلة في الانتفاضات والثورات الفلسطينية حتى عام النكبة 1948.

ظهور الانقسامات و النكبة :

في سنة 1942 تشكل اتحاد نقابات وجمعيات العمال العربية كتنظيم نقابي مواز لجمعية العمال العربية الفلسطينية. وفي العام 1945 انشقت مجموعة أخرى عن جمعية العمال العربية الفلسطينية وتوحدت مع اتحاد النقابات. أدت هذه التطورات إلى سن قانون نقابات العمال لسنة 1947، إلا أن نكبة فلسطين عام 1948 شكلت طعنة عميقة للتنظيم النقابي الفلسطيني وذلك بعد أن تشتت الآلاف من العمال وتشتت الشعب الفلسطيني ودمرت البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية وفاتت فرصة الاستفادة من القانون الجديد.

وتمخض عن النكبة نقل مقر جمعية العمال العربية الفلسطينية من حيفا إلى نابلس وتشتت القادة النقابيون، واستقر معظمهم في عمّان، ورافق هذا الوضع ضم الضفة الغربية إلى الاردن ، وذلك بعد صدور قرار المجلس الأعلى للجمعية باستئناف العمل النقابي انطلاقاً من عمان بعد أن غيرت جمعية العمال الفلسطينية اسمها عام 1952 إلى جمعية العمال الأردنيين ما دفع البعض لمواصلة العمل بشكل غير علني فقامت الحكومة الأردنية بسن قانون نقابات العمال رقم 53 لسنة 1953 بعد أن حلت النقابات العمالية الموجودة سنة 1952.

اثر الاقدام على «أسرلة» جمعية العمال العربية الفلسطينية، قرر مؤتمرها سنة 1953 توقيف أعمالها، ودعا العمال العرب إلى دخول النقابات المهنية والمؤسسات الاجتماعية والصحية والهستدروتية، الأمر الذي عرّض التنظيم النقابي الفلسطيني إلى نكبة بعد تفرُّق القادة النقابيون على مختلف التجمعات الفلسطينية، وبذلهم محاولات عديدة غير ناجحة لإقامة تنظيمات نقابية للعمال الفلسطينيين، إلا أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح واستمر الحال حتى منتصف من الستينات.

العمل النقابي رافد للتحرر الوطني

أكدت منظمة التحرير الفلسطينية منذ إنشائها عام 1964، أهمية التنظيم النقابي وحاولت بقيادة رئيسها آنذاك أحمد الشقيري تطبيق خطة للتنظيم الشعبي تُفتح بموجبها مكاتب سياسية في المدن ذات الكثافة السكانية الفلسطينية، في مختلف أنحاء العالم العربي. وأقرت سنة 1965 قانوناً لتنظيم شعبي يشكل الأداة القادرة على حشد الفلسطينيين بكلّ طاقاتهم وكفاءاتهم لتحرير فلسطين. وهو ليس بحزب وإنما وعاء يضم قوى الشعب الفلسطيني العاملة ليكون المنطلق الصحيح للعمل الجاد في سبيل تحرير فلسطين.

أزمة العمل النقابي

لكن تعرضت التنظيمات النقابية لعديد الصعوبات لعل ابرزها تركُّز مفهوم دور المنظمات الجماهيرية في العمل السياسي، ما أصاب معظم الاتحادات الفلسطينية بتقديم القضية السياسية على القضية النقابية والمهنية، لكون هذه الاتحادات قاعدة من قواعد المنظمة، تلتزم التزاماً كاملاً بقيادتها، وبرنامجها السياسي، وميثاقها الوطني.

أسفر نظام الانتخابات واعتماد الكوتا وتمثيلية المنظمات عن ارتباط معظم قيادات تلك التنظيمات بالقيادات السياسية للفصائل المهيمنة ما جعل هرمها القيادي يلتفت عن مصالحها إلى مصالح الفصائل، وحال دون النمو والتطور في حركتها المطلوبة لاستقطاب الطاقات والإبداعات لأبناء المهنة الواحدة.

ما نجم عن ضعف البنية التنظيمية للاتحادات، فضلاً على ضعف الصلة بين قيادات الاتحادات وفروعها، وإهمال النشاط التنظيمي، وكذلك عدم عقد المؤتمرات العامة للاتحادات في مواعيدها والقصور في الطابع الجماهيري للاتحادات، ونقص معلومات الاتحادات وإحصاءاتها لقواعدها الشعبية أفقد الحركة النقابية اشعاعها وتاثيرها على حركة التحرر الوطني.

من بين اسباب تقهقر اشعاع الحركة النقابية انعكاس الانشقاقات في الساحة الفلسطينية على أوضاع الاتحادات، مثلما حدث في أعقاب عام 1974، وطرح الاتجاه نحو التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، وكذلك في أعقاب الانشقاقات عام 1983 وكذلك عدم الاستغلال الكامل للإمكانات المتاحة والأدوار المهمة، التي يمكن أن تؤديها الاتحادات بصفتها أدوات وقنوات اتصال مع مختلف أنحاء العالم، وتعبئة الرأي العام العالمي، وحشده لمناصرة القضية الفلسطينية.

مما سبق يظهر جلياً أنه لم تبدأ ازمة العمل النقابي الفلسطيني بتوقيع اتفاق أوسلو عام 1993 ولكن هذا الاتفاق شكّل محطة مفصلية في العمل النقابي الفلسطيني حيث أحدث شرخا واضحا وانقسم العمل إلى داخل وخارج ومن ثم إلى الضفة وقطاع غزة وقد بذلت جهود من أجل إعادة بناء وتوحيد الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية الفلسطينية وطرحت تصورات وآليات حول ذلك بما يعزز دورها الوطني والتمثيلي في التعبير عن حقوق ومصالح وتطلعات الشرائح الاجتماعية والفئات المهنية وتشكل مكون رئيس في النظام السياسي الفلسطيني، إلا أنها لم تستطع توحيد الجسم النقابي ما جعل كل الخطوات والمبادرات تصل لحائط مسدود وأفق مغلق.

حسب التقارير الرسمية لوزارة العمل الفلسطينية، تنقسم الاتحادات النقابية الرسمية والفاعلة الى :

- الاتحاد العام لعمال فلسطين وأمينه العام حيدر إسماعيل يعتبر جزء من الأطر والاتحادات الشعبية المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية.
- الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين وأمينه العام شاهر سعد: تأسس بعد عقد التوافقات السياسية على ارض فلسطين سنة 1992.
- الاتحاد العام الفلسطيني للنقابات العمالية المستقلة وامينه العام محمود زيادة تأسس هذا الاتحاد سنة 2007 وتم إقرار عمله بشكل رسمي في نهاية العام 2011 بعد أن بدأ العمل بالتعددية النقابية التي تم التوافق عليها في نهاية العام 2009.

عين على ..

اليوم العالمي لحقوق الإنسان
10 ديسمبر

لماذا نحتفل بهذا اليوم الدولي؟

يحتفل بيوم حقوق الإنسان في 10 ديسمبر من كل عام. ويرمز هذا اليوم لليوم الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة في عام 1948 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي هذا العام، ينظم يوم حقوق الإنسان حملة تستمر عاما كاملا للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين المقبلة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي وثيقة تاريخية أعلنت حقوقا غير قابلة للتصرف حيث يحق لكل شخص أن يتمتع بها كإنسان - بغض النظر عن العرق أو اللون أو الدين أو الجنس أو اللغة أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر. وهي الوثيقة الأكثر ترجمة في العالم، وهي متاحة بأكثر من 500 لغة.

ويضع الإعلان، الذي صاغه ممثلون من خلفيات قانونية وثقافية متنوعة من جميع مناطق العالم، القيم العالمية، يضع معيارا للهدف المشترك لجميع الشعوب وجميع الأمم. وهو ينص على المساواة في الكرامة والقيمة لكل شخص. وبفضل الإعلان، والتزامات الدول بمبادئها، تم إحياء الكرامة للملايين ووضع الأساس لعالم أكثر عدلا. وفي حين أن ما يصبو إليه الإعلان لم يتحقق بعد تماما، ولكن في الحقيقة يمكن القول أنه قد صمد أمام الاختبارات على مدى الزمن وهذا يدل على الطابع العالمي الدائم والقيم الدائمة المتمثلة في المساواة والعدالة والكرامة الإنسانية.

مقدمة

النقابات في مواجهة سياسات التفقير والتهميش والتفاوت

اخترنا عنوان الملف فوجدناه جامعا للأهداف الكبرى مهما كانت المهام والمسارات وأشكال النضال اقتراحا وتفاوضا وتعبئة واحتجاجا.

كما أنّ الحاجة إلى الوجود والفعل النقابي مهما تغيّرت الحقب في التاريخ الحديث لازالت مرتبطة بهذه الأهداف العامة على الرغم من التفاوت في الحضور بين المنظمات النقابية في العالم. وهذا الأمر يمكن أن يرتبط بطبيعة الدولة حيث أنّ دولا ضمنت لمواطنيها حقوق كثيرة بوجود تشريعات وحوكمة عادلة ونظام ديمقراطي واجتماعي، فتكون نقاباتها بمثابة الرقيب الدائم والشريك في وضع السياسات الاجتماعيّة، ولا تحتاج استراتيجيات عمل النقابات فيها إلى اعتماد تكتيكات احتجاجية كثيرة. كما أنّ ضمان الحق النقابي يجعل تدخل النقابات يسيرا وعمليا لتجاوز صعوبات العمال.

بالمقابل تشهد دول مشاكل اجتماعية وتفاوتا كبيرا بين الفئات ولكن لم يستطع عمالها تأسيس نقابات قويّة سواء لضعف فيها أو لهيمنة الدولة وقمعها للعمل النقابي والنضال الاجتماعي.

كما أنّ النضال النقابي ارتبط بالنضال ضدّ الهيمنة الاستعماريّة ودفاعا عن موارد الشعوب وأراضيها وخيراتها وقوّة عملها. ولعلّ الاتحاد العام التونسي للشغل أحد أهمّ الأمثلة التي جعلت من منظمة نقابيّة قوّة تحرّر من نير الاستعمار وفي بناء دولة الاستقلال.

وقد عكست ظروف التأسيس والنضالات الأولى مسيرة الاتحاد إلى اليوم، حيث أنّ نضاله لم يقتصر على الحقوق المهنيّة فقط بل إنّه كان الضمانة من أجل الدفاع عن الحريات وقوّة اقتراح لناء الجمهورية المدنية والديمقراطية بعد الثورة، وكان قوّة التعديل ضدّ محاولات إعادة إرساء الدكتاتوريّة.

ومع كلّ ما حقّقه الاتحاد للتونسيات والتونسيين طيلة عقود لازال التفاوت بين الجهات والفئات كبيرا ولازالت السياسات الرسمية تكرّس التهميش والتفقير، مما يستوجب وضع خطط وبرامج نضاليّة وفرض تصورات جديدة تعتمدها مؤسسات الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعيّة.

بالمقابل نلاحظ محولات جهات كثيرة استهداف الاتحاد العام التونسي للشغل حماية لمصالحها السياسية أو المالية، وقد مرّت هذا الأسبوع الذكرى الخامسة لحادثة الاعتداء على مقرّ المنظمة الشغيلة، وهو الأمر الذي لم يحدث في ظلّ حكم الدكتاتور بن علي، ولكن الحُكم سنة 2012 اعتبر أنّ الاتحاد هو القوّة الوحيدة التي تمنعه من فرض نظام دكتاتوري جديد في تونس فحاول استهداف مقرّه الرئيسي بعد استهداف عدد من الاتحادات الجهوية.

ومع هذا يبقى الاتحاد جامعا لكلّ التونسيات والتونسيين مؤمنا بقضاياهم الأساسيّة مدافعا عن حقوقهم في ترابطها وتكاملها، محافظا على التوازن الاجتماعي، متمسكا بقيم الحوار الذي يبقى المرجع الرئيسي لحل المشاكل وتجاوز الاختلافات.

يناضل الاتحاد ضدّ سياسات التفقير والتهميش، مؤمنا أنّ العدالة الاجتماعيّة لا يمكن أن تتحقق إلا في جمهورية مدنية وديمقراطيّة لهذا يعمل على التصدّي لكل محاولات الهيمنة السياسية، حريصا على صيانة مسار الانتقال نحو الديمقراطية.

النضال النقابي التونسي في مواجهة تحالف السلطة مع رأس المال

بقلم مصطفى القلعي:
كاتب وباحث سياسي من تونس

هناك نقاش بدأ مع ماركس وإنجلز في منتصف القرن 19 ولم يتوقّف إلى اليوم حول طبيعة العمل النقابي هل هو إصلاحي أم ثوري أم تأسيسي أم نضالي أم اجتماعي أم راديكالي أم توافقي؟ هل هو نضال من أجل الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة للعمّال أم هو نضال ضدّ الرأسماليّة؟ هل العمل النقابي يقود الجماهير أم يؤمّها ويحضنها ويدعمها ويوفّر لها ما تحتاج إليه من دعم لتستعيد قواها وتضخّ فيها الطاقة اللازمة لمواصلة ثورتها ضدّ السلطة المنحازة للرأسماليّة، كما حدث في ثورة 17 ديسمبر 2010/ 14 جانفي 2011 بتونس؟

طبعا الكثير من أعداء العمل النقابي لاسيما من المنحازين لرأس المال سواء من الأحزاب اليمينيّة أو من الإعلاميّين أو من المنظّمات التابعة المنتصبة في تونس لمراقبة المحرار الاجتماعي خدمة لدوائر المال والنفوذ الأجنبيّة، قلت هؤلاء جميعا يجهلون أصول العمل النقابي ومنحدراته باعتباره عملا سياسيّا بامتياز ويعملون على حصره في الجانب المطلبي والمفاوضات الاجتماعيّة حول الملفّات المهنيّة اليوميّة. آخرهم كان برهان بسيّس صوت بن علي وسوطه سابقا وصوت حافظ قايد السبسي اليوم الذي دعا الاتحاد للابتعاد عن السياسة. ففي أوت 1842 تمّ شنّ أوّل إضراب عام في التاريخ في مقاطعة ويلز جنوب بريطانيا. وقد شارك فيه نصف مليون عامل ودمج بين المطالب السياسية والاقتصادية. فلا يمكن الفصل بين الاجتماعي وبين الاقتصادي ولا بين الاجتماعي وبين السياسي.

هذه هي طبيعة الصراع النقابي. وكان كلام سامي الطاهري الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل واضحا في ردّه على هذه النقطة على أمواج إحدى الإذاعات إذ قال إنّ الاتحاد العام التونسي للشغل لم يتوقّف عن الفعل السياسي منذ تأسيسه إذ ساهم في حركة التحرّر الوطني وشارك في انتخابات المجلس القومي التأسيسي سنة 1959 وشارك في الحكومات الأولى بعد الاستقلال. كما وقف الاتحاد ضدّ السلطة السياسية وقاد الجماهير في نضالها الاجتماعي ضدّ الخيارات الاقتصادية للسلطة في 1978 و1984 وغيرهما من المحطّات الكبيرة في تاريخ تونس.

الإشكاليّة التي تفطّن إليها ماركس لاحقا تتعلّق بطبيعة النضال النقابي وحجمه، وهو نضال يومي لا مناسباتي، إن كان نضالا ضدّ الأسباب أم ضدّ النتائج. وتوصّل ماركس إلى أنّ النضال النقابي هو نضال ضدّ النتائج ومحصّلة الخيارات الاقتصاديّة والاجتماعيّة للسلطة. ههنا يمكن أن نجد إجابة عن حشد من الأسئلة كنّا طرحناها مطلع المقال حول ما إذا كان العمل النقابي عملا ثوريّا تأسيسيّا أم هو عمل نضالي مقاوم وربّما إصلاحي في جانب كبير منه يبحث عن التوافقات والحلول الوسطيّة دون تعجيز ولا إحراج للدولة في القطاع العام ولرأس المال في القطاع الخاص.

والنظر إلى مسألة الصراع النقابي ضدّ السلطة ليكون جدليّا لابدّ أن يأخذ بعين الاعتبار أدوات الصراع عند كلا الطرفين المتصارعين. فإن كانت للنقابيين وحدتهم وتنظّمهم ضمن هياكل الاتحاد التي لها شرعيّة الانتخاب والتزامها بمؤسسات القرار صلب الاتحاد، فإنّ للسلطة أدواتها أيضا من إعلام دعائي وعلاقات أجنبيّة ومؤسسات الدولة والتوظيف الإداري للقانون لمعاقبة النقابيين وهرسلتهم وفبركة الملفّات وتلفيق التّهم ضدّهم والعمل على شقّ الصفّ النقابي عبر الاستمالة والإغراء بالخطط والمناصب وإشعال الفتن بين النقابيّين ودسّ الدسائس والمؤامرات...إلخ

ولكن لابدّ من الإقرار بأنّه ليس هذا ما يفشل النقابات في بعض المحطّات النضاليّة، وإنّما «الاستخدام السيئ لقوّتها» بعبارة ماركس، هو العامل الرئيسي في ذلك. رأينا أمثلة صارخة على ذلك في تونس في قطاعات كبرى كالصحّة والتعليم. فعندما تتوحّد النقابات تنجح في إيقاف الخيارات اللاشعبيّة للسلطة. ولكن عندما تغرق النقابات في النضال المطلبي القطاعي الفردي فإنّها تكون لقمة سائغة للسلطة.

ولكنّ النفَس التضامني لنقابات التعليم، في المعارك الكبرى ضدّ خيارات السلطة على الأقلّ، افتقرت له نقابات أخرى لاسيما في القطاع الخاص. وهو ما سهّل ضرب مؤسّسات وطنيّة كبرى كتونس الجويّة ومصنع الفولاذ بمنزل بورقيبة ومصانع الاسمنت في النفيضة وقرطاج وغيرها.

فالسلطة مبدؤها ثابت هو خدمة رأس المال الذي يمدّها بأسباب وجودها كالمال السياسي والإعلام البروباغاندي المأجور ويصنع بريقها الانتخابي ليكون التبادل المرّ على الشعب بعد ذلك إذ تعيد السلطة لرأس المال ما له عليها من خدمات ليراكم ثروته على حساب حقوق العمّال. هنا، بين الأوليغارشيّتين الرأسماليّة والسلطويّة تضيع حقوق العمّال التونسيّين بالفكر والساعد. ويأتي دور النقابات. وهذا ما يدعم تحليل ماركس بأنّ عمل النقابات متّجه للنتائج لا للأسباب.

ولكن ما يحسب للاتحاد وللنقابات في تونس أنّها نجحت إلى حدّ كبير في تجاوز مشكلة الانتماء النقابي للعمّال التي أشار إليها ماركس سنة 1871 خلال الأمميّة الأولى بلندن باعتبارها من المعضلات التي عطّلت النضال النقابي ضدّ الرأسمالية، إذ تجاوز عدد منخرطي الاتحاد 700 ألف منخرط. وهو عدد ضخم قياسا إلى 11 مليون نسمة. وهو ما يجعل العمّال في تونس منخرطين معركة الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة ومؤطّرين جيّدا صلب نقاباتهم التي تقيهم من التهميش.

لكنّ المشكلة الكبرى تظلّ دائما الاختراق الحزبي للعمل النقابي لاسيما من الأحزاب اليمينيّة الليبراليّة والإسلامويّة المعادية أصلا للعمل النقابي وللعدالة الاجتماعيّة. فهذه الأحزاب ترى في الطبقة العاملة منجما للاستغلال والإثراء وتكريس التفاوت الطبقي والجهوي وخدمة رأس المال وتكديس ثرواته.

هنا تطرح على العمل النقابي مهامّ كبرى في التأطير والتكوين والانتباه إلى مخطّطات التسلّل الحزبي اليميني المفضوحة لضرب العمل النقابي خدمة لرأس المال. إنّ مهمّة التحرّر الكامل للطبقة العاملة شاقّة وطويلة. ولكنّ العمل النقابي في تونس حقّق خطوات على هذا الدرب لابدّ من تدعيمها التوحّد مع الأطراف السياسيّة والإيديولوجيّة اليساريّة المدافعة عن العدالة الاجتماعيّة والحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة للعمّال ضدّ التهميش والاستغلال والاستلاب.

•

أخبار المجتمع المدني... أخبار المجتمع المدني... أخبار المجتمع المدني... أخبار المجتمع المدني... أخبار المجتمع المدني... أخبار المجتمع المدني... أخبار المجتمع المدني...

المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب تتابع التنفيذ لمقررات التقرير الدوري الشامل لتونس

تنظم المنظمة العالمية لمناهضة مائدة المستديرة حول موضوع "من أجل التنفيذ الشامل والتشاركي لتوصيات لجنة مناهضة التعذيب في تونس" وذلك يومي 8 و9 ديسمبر بالحمامات.

بعد مرور عام ونصف على عرض التقرير الدوري الثالث لتونس على لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة، يهدف هذا اللقاء إلى خلق مساحة للنقاش بين العديد من ممثلي الوزارات والمجتمع المدني والهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب لمناقشة الوقاية من التعذيب ومكافحة الإفلات من العقاب وجميع المسائل ذات الصلة خلال يوم ونصف في مجموعات عمل ستقدم توصياتها في نهاية الأشغال.

وسيشارك في الافتتاح يوم الجمعة 08 ديسمبر كل من السيد مختار الطريفي نائب رئيس المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، والسيد توفيق بودربالة رئيس الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وممثلين عن الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب وهيئة الحقيقة والكرامة وممثلين عن منظمات المجتمع المدني المعنية بمناهضة التعذيب في تونس.

أما اختتام اللقاء يوم السبت 09 ديسمبر فسيتضمن ملخصا عاما للنقاشات التي قام بها السيد عبد الوهاب الهاني عضو لجنة مناهضة التعذيب، فضلا عن تصريحات وبيانات ختامية للكل من السيد مهدي بن غربية الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان وممثلين عن الوزارات المعنية والهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب وهيئة الحقيقة والكرامة وممثلين مجلس نواب الشعب وذلك تحت إشراف السيد مختارالطريفي، نائب رئيس المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب.

بين معهد حقوق الإنسان والرابطيين : إمضاء اتفاقية تعاون.

تم يوم الثلاثاء 28 نوفمبر 2017 توقيع اتفاقية تعاون بين الرابطة التونسية لحقوق الانسان والمعهد العربي لحقوق الانسان لتكوين مجموعة من الإطارات في الفروع الجهوية للرابطة.

واعتبر رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، جمال مسلّم أن الاتفاقية الإطارية تهدف إلى مزيد دعم العمل المشترك و نشر ثقافة الحقوق الانسان، مشددا على أهمية التكوين في مجال حقوق الإنسان و العمل على تمكين مسؤولي الرابطة في الفروع والمنخرطين من آليات العمل الحقوقي.

من جهته، أكد رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان عبد الباسط بن حسن، أن برامج عمل ستنبثق عن هذه الاتفاقية من أجل تطوير قدرات منظمات حقوق الانسان وكوادر الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

ويجدر التذكير ان الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان من المؤسسين للمعهد العربي وتربطه به علاقات تاريخية تعود الى 28 سنة.

عين على أرشيف الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات

عقدت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات يوم الثلاثاء 28 نوفمبر 2017 مائدة مستديرة لتقديم الدراسة «نظرة في الماضي نحو استشراف مستقبل خال من العنف ضد النساء».

وأعد هذه الدراسة مركز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف بالجمعية من اجل استشراف مستقبل خال من العنف ضد النساء

تمثل هذه الدراسة ثمرة تجربة استمرت لما يزيد عن عشرين سنة من التعهد بالنساء ضحايا العنف ومتابعة قضاياهن قامت بالأساس على التقييم والنقد المستمر تم من خلالها دراسة أرشيف ملفات الجمعية حول النساء اللاتي توافدن على المركز من خلال 2561 عينة.

الاستشارة الوطنية حول مشروع قانون اساسي لمناهضة التمييز العنصري.

افتتح يوم الاثنين 20 نوفمبر 2017 فعاليات الاستشارة الوطنية التي ستطلقها وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان مع مكونات المجتمع المدني حول مشروع قانون أساسي متعلق بمناهضة التمييز العنصري وذلك بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الانسان .

تمثل هذه الاستشارة فضاء لمناقشة الصيغة النهائية لهذا المشروع وإضفاء التعديلات الضرورية عليها قبل عرضها على أنظار مجلس الوزراء للمصادقة عليها.

ويتضمن مشروع هذا القانون الأساسي المتعلق بمناهضة التمييز العنصري 11 فصلا مبوبة ضمن أربعة أبواب هي على التوالي باب يتعلق بالأحكام العامة و باب ثان خاص بالوقاية والحماية أما الباب الثالث فيتعلق بـالزجر في حين يخص الباب الرابع و الأخير اللّجنة الوطنية لمناهضة التمييز العنصري.

وحسب نص المشروع ستتولى هذه اللّجنة الوطنية اقتراح السياسات والاستراتيجيات وبرامج العمل على المستوى الوطني لمكافحة التمييز العنصري والآليات الكفيلة بتنفيذها ومتابعتها وتقييمها بالإضافة الى جمع البيانات والمعطيات الإحصائية واقتراح الآليات والإجراءات الكفيلة بمكافحة التمييز العنصري ونشر الوعي الاجتماعي بمخاطره .

ضِـد : «نهاية التاريخ .. والإنسان الأخير»

مَـع : ديْمُومة التاريخ والعدالة والتنمية المُستدامة ... والإنسان الجديد !

بقلم عبد اللطيف حداد

يَطرحُ موضوعُ دَوْرِ النقابات العمالية في التصدّي لسياسات التفقير والتهميش، من السياقات غزيرَها ومن التحديات كثيرَها ومن الأسئلة وفيرَها وخطيرَها. ولعلَّ مَسْحاً سريعاً لهذا الثالوث المُتداخل والمُتقاطع، يُفضي إلى التالي من الصياغاتِ المُكثّفةِ والمُوجزة، المُتضافرة على تشكيل إطارٍ عامٍ للموضوع المطروح:

- في ظلّ العولمة، نشأت سوقٌ عالميةٌ عملاقةٌ اِخترقت الحواجزَ الاجتماعية والقوانينَ الحمائية وأرست قواعدَ «المُنافسة الوحشية» عبْرَ وَصفاتٍ جاهزةٍ تعرضُها والأصحّ تفرضُها الصناديقُ الدولية على البلدان النامية في أُفُق تقوية تنافسيّة إقتصادياتها، وَصْفَاتٍ يُوصِي فيها الطبيبُ المُباشرُ المُنتصرُ بفرقعة قوانين الشغل والتشغيل وضرب اِستقرار العمل والتخلّي عن الدور التعديلي للدولة والتخلّص من كلّ ما من شأنه أنْ يُعرقلَ «التحرّر الاقتصادي» و «الليبرالية في عنفوانها».

- وفي ظلّ تداعياتِ العولمة، ثابرَ الطبيبُ صاحبُ الوصفة ومن عُهِدَ إليه بتطبيق برنامج العلاج، على التخلّي عن النقابات بُمحاولةِ طمْسِ ملامِحِها كفضاءٍ حاضنٍ وفاعلٍ ومُفعّلٍ لحُقوق الإنسان واجتماعيتِه ومُواطَنَتِه، ووَضْعِ تلك النقاباتِ خارجَ النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة، وضرْبِ دورِها عبْر التشكيكِ في جدوى العمل النقابي وفي قدرته على إحداثِ التوازناتِ المطلوبة والأهدافِ المنشودة.

- وفي ظلّ الفشلِ الذريعِ لمشروعاتِ التنمية المُرتهنةِ برفعِ وتيرة النموّ ومُراكمةِ رأس المال، والتي جُرِّبت فيها كلُّ أنواعِ الجراحة التجميلية من الانفتاح إلى الخَوْصَصَة إلى التكييف الهيكلي دون الوُصول إلى نتيجة تُذكَر، بلغت النظريةُ الاقتصاديةُ التنمويةُ نقطة النهاية .. وسَلَّمَ الجميعُ بعجزِ الأدواتِ الاقتصادية التقليدية عن دَفعِ النموّ ورَدْمِ الهُوّةِ بين العالَمَيْن. فالنماءُ لم يكن إلاّ نماءَ القوى العظمى للإنتاج والتي هي في الوقت نفسِه القُوى العُظمى للتدمير. هكذا تضافرت الانعكاساتُ الاقتصاديةُ والاجتماعيةُ والبيئيةُ على تأكيد نهاية النموذج التنمويّ الذي لم يَحمل من التنمية إلاّ اِسمها.

- وفي ظلّ تدويلِ الاقتصادِ وعَولمةِ الإنتاج وانهيارِ نموذج التنمية المُشار إليه، تَعرَّضَ النظامُ الاجتماعيُّ إلى هزّةٍ عنيفةٍ، وتقلّصَت المُجتمعاتُ العمّاليةُ التي كان ذلك النظامُ يَستند إليها. ولم تَكن الطبقةُ الضعيفةُ وَحْدَها التي دفعت الثمنَ، بل كانت معها الطبقةُ المُتوسّطةُ التي سِيقت تدريجيًا إلى الهامشِ وزُجَّ بها في دوائرِ الفقرِ والعَوَز. هكذا وَجَدت النقاباتُ نفسَها في قلبِ مَشهدٍ مُتحوّلٍ مُفَكِّكٍ تَراجعت فيه الروابطُ والمُؤسساتُ الاجتماعيةُ، وتَفاقمت فيه مَظاهرُ التهميش والإقصاء، واِنفَرَطَ العَقدُ الاجتماعيُّ الذي سَادَ لعُهودٍ طوالٍ اِنفراطاً كاملاً. ولم يَكن ذاك وَجْهَ المُعاناةِ الوحيدَ للنقاباتِ، بل اِنضاف إليه إرثُها التنظيميُّ ورصيدُها الحركيُّ وعُمقُها القيميُّ الذي كثيرا ما جَعَلَها تَعجزُ عن الفِعلِ في مُحيطِها ورَفعِ تحدّياتِهِ الراهنةِ والآتيةِ.

والحالةُ تلك، لا يَبدو من المُغالاةِ في شيءٍ، القولُ بأنّ الأوضاعَ التي تُواجِهُها النقاباتُ اليومَ تُقاسُ بتلك التي عَرَفَها العالَمُ إبّانَ أزمة 1929 سواءً من حيث الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أو من حيث المَناخات النفسية والفكرية السائدة.

وإزاء ذلك كلّه، وفي مُواجهةِ الجُسُور المَهدومة والطرقات المَقطوعة والآفاق المَسدودة، ماذا عساها تفعلُ النقاباتُ ؟ هل إنّ في خُصوصيّتِها التونسية ما يُسعِفها بأسلحةٍ وتكتيكاتٍ ومهاراتٍ وخبراتٍ لا تَتوفّرُ عليها النقابةُ في هويّتِها المألوفةِ كونها تنظيماً جماهيريًا مهنيًا ناشطاً داخل المُجتمع لكنه مُنصرِفٌ غالباً إلى الدّور المهنيّ المُرتبطِ أساساً بالعُمّالِ والمُؤسسةِ والسلطةِ ؟ هل إنّ التعبيرةَ الوطنيّةَ التي مَيَّزَت الاتحاد العام التونسيّ للشغل والتي تَجاوزَ أُفُقُها مَصالحَ المنخرطين ومَطالبَهم إلى عُموم المُجتمع تَفاعلاً معه وفِعلاً فيه، هل في هذه التعبيرةِ خلاصٌ ما وسبيلٌ ما إلى نَصْرٍ ما ؟ هل إنّ ما أضفاهُ الاتحادُ العام التونسيُّ للشغل على العمل النقابيّ مِن بُعْدٍ حُقوقيٍّ تَقدّميٍّ رَبَطَه في طابَعِه الدفاعيّ الميداني المُباشِر بطابَعٍ إستراتيجيٍّ بَعيدٍ وعميقٍ يَتمثّلُ في النضالِ مِن أجل بناءِ مُجتَمَعٍ العدلِ والمُساواةِ الخالي من الاستغلالِ والمَيْز .. هل إنّ ذلك يَجعلُه بمنأى عن المَحاذيرِ والمُنزلقاتِ ويُعطيه القُدرةَ على تَحويلِ كلّ التحدّيات إلى فُرَصٍ ؟

تمثّلٌ عميقٌ للمُقدّمات .. ووعْيٌ دقيق بالفُرص والتحديات ...

داخل الاِتحاد العام، ورغم ما تَحْظى به النقابةُ كفلسفةٍ وتنظيمٍ وآداءٍ مِن مظاهرِ الانفتاح والتعدّد جَعَلَها مَدرسةً لبناء الكوادر والشخصيات القيادية والتربية على المُواطَنَةِ وإطاراً لمُمارسةِ ديمقراطية تشاركيّةٍ،

ورغم ما مَنحتْه الشروطُ التاريخيةُ المحليةُ لنشأة الحركة النقابية التونسية وما قَدَّمَه مسارُها الحافلُ بالشهداء والتضحياتِ مِن الشواهدِ على بُطلانِ نظرية «الحياد» و«التخصّص» فما مِن نضالٍ خُبزيٍّ ببالغِ غايتَه في غيابِ الوعيِ بالشروط الاِقتصادية والاِجتماعية والسياسية والثقافية التي أَنْتَجَتْه،

ورغمَ قُدرة الاِتحاد المُعترَفِ بها مِن قِبَلِ الخاصّ والعامّ على المُوازنَة بين ثَوابِتِه الوطنيّةِ والنقابية من ناحية ومُرونتِه في التعاطي والتكيُّفِ مع التحوّلاتِ والتي كان آخرُ تَجسيمٍ قويٍّ لها، الحوارَ الوطنيَّ الذي قَادَه سنة 2013 وحَمَى به البلادَ مِنْ كلّ ما كان يُهدِّدُ السلمَ الأهليَّ مع تصاعُد العنف والإرهاب وتفاقُم أزمة الترويكا الحاكمة،

ورغم نجاحٍ لا يُنْكَرُ للاِتحاد في التصدّي لمشروع عزل النقاباتِ عَبْر تشكيل أُفُقٍ عمّاليٍّ واسعٍ ودامجٍ، اِنصهرت فيه قُوًى تقليدية مع طاقات شبابية ونسوية جَذَّرت بُمجَمَلِها خيارات الاستقلالية والنضالية والديمقراطية، وَصَلَّبَت أرض المُساواة والحُقوق التي تَقف عليها المنظمة، ووسَّعَت فضاءَها بما هو بحثيٌّ دراسيٌّ [قسم الدراسات] وتدريبيٌّ تكوينيٌّ [قسم التكوين النقابي والتثقيف العمّالي] وإعلاميٌّ إتصاليٌّ [قسم الإعلام، جريدة الشعب، الموقع الإلكتروني، الصفحات المفتوحة على المنتديات الاجتماعية] ممّا سَمَحَ بإدخال تَعديلاتٍ على النموذج السائد للنقابة وطَوَّرَ قُدرتَها الإدماجيةَ والإبداعيةَ وأكسَبَها كفاءةً تَفاوُضيّةً وتواصليّةً ذاتَ بالٍ،

رغم هذا الذي ذكرناه جميعا، فإنّ نقاباتِ الاِتحاد العام التونسي للشغل -وبغضّ النظر عن بعض حالات الانفلات والشعبوية وركوب المُغامرة- لا تَعيشُ بتاتا حالةَ رِضًى عن الذاتِ بل لعلّها تُحاول إخفاءَ حالةٍ أخطَرَ هي حالةُ القلقِ وذهابُ الطمأنينةِ وحتّى الخوف من المستقبل مع تنامي مُؤشّراتِه المُخيفةِ المُرتبطةِ بالسياساتِ المُنتهَجَةِ وأولوياتِها المُتنكّرة للخيار الاجتماعي.

نَخلُص من كلّ ما تقدّمَ إلى أنّ الاِتحادَ لم يَنْظُر إلى الدّورِ الذي يُمكن أنْ يَلعَبَه على صعيدِ التصدّي للتفقيرِ والتهميش، خارجَ المُقدّماتِ التي عَدَّدْناها، ولم يَتمثّل ذلك الدَّوْرَ خارج الوعْيِ بالإطارِ الاقتصادي والاجتماعي والفكري العام الذي أثَّرَ على السياسات التنمويّة ونَحَا بها مَنْحًى نيوليبراليا تجلّى في بَرامجِ التعديل الهيكليّ التي قَطعت مع تدخّل الدولةِ وأحلّت السوق مَحَلَّها جاعلةً منها المُحدِّد الأساسيَّ والمُحرِّك الرئيسيّ للعملية الاِقتصادية في البُلدان النامية.

الاتحادُ هو مَنتوجٌ بطحاء محمّد عليّ الذي أُثْرِيَ بما اِعتَمَل في مقهى الميناء ومَقاهي الاتحاد ودُورِه في المركز والمحليات. لكن من اللافتِ أنّ هذا المنتوجَ لم يَنْحَبِسْ أبدا في هذه الدوائرِ بل كان دائما يَنطلق منها إلى العالَم الرحْبِ ويؤوبُ من العالَم الرحْبِ إليها. هذا هو السرّ في حالة الوعْيِ النقابية التي حافظت على يَقَظَتِها وحيويّتِها ولم تتعرّض إلى الشيخوخةِ والتفسُّخِ ! وعليه، فإنّ نقابات الاِتحاد التي لم تَكن تُعوزُها القوّةُ والطاقةُ الدافعةُ، لم تَرَ في إمكانيات التصدّي للتفقير والتهميش فُرصَةً في ذاتِها بقدْرِ ما رأتها وتُواصِل رؤيتَها إلى اليوم على أنها تَحَدٍّ قابلٌ لأنْ يَتَحوّلَ إلى فُرصةٍ. وهذا يَعني ما يَعني من القسوة على الذاتِ وعدم القَفْزِ على حقائق الواقع ووقائع الحال .. ويَعني ما يَعني من دقّةِ الحسابِ والتحرّي في عملياتِ القيْسِ والوزْنِ والكيْلِ حتى إذا إكتالَ النقابيون ما يُقاوِمُ الفقْرَ والتهميشَ يُوفون ويستوفون !

خارطة طريق للتنمية : وُضوحُ المُحتوياتِ .. وغُمُوضُ الآليات

لئن كانت خارطةُ الطريق للقضاء على التفقير والتهميش في محتواها واضحةً لا إلتباسَ فيها ولا خلافَ عليها، فإنها في آلياتِها وأدواتِها

وفواعِلِها تبدو عصيَّةً ومُعقّدةً.

بعد كلّ ما حَدَثَ حول الثورة وأثناءها وما تَلاها، وبعد كلّ ما خاضَتْه التونسياتُ والتونسيون من حواراتٍ مُجتمعيّةٍ طويلةٍ وعميقةٍ، لم يَبْقَ من خلافٍ على منوال التنمية البديلِ ورافعاتِه ودَعائمِه. الكُلُّ يَميناً ويَساراً، رأسمالا وعُمّالاً، أجيراً وبطّالاً، مُجمعٌ على منوالٍ تنمويٍّ إدماجيٍّ لا يَستبعِدُ جهةً أو فئةً و«لا يترك أيّ مُواطن على قارعة الطريق» كما يقول الأستاذ راضي المؤدّب في دراستِه «أيّ منوال للتنمية في ظلّ التحديات الراهنة ؟ » (1). ويَضَعُ الأستاذُ لهذا المنوال المنشود أربعةَ أُسُسٍ أوّلُها اِقتصادٌ سوق تتوازى فيه القطاعاتُ الثلاثةُ، وثانيها مُحتوى جديدٌ إجتماعيٌّ عادلٌ، وثالثها التعليمُ وروحُ المبادرة كسبيل للحداثة والتميّز والإبداع، ورابعها التفتّحُ على العالَم والتموقعُ الجغراستراتيجي.

إنه منوالٌ دافعٌ للاقتصاد المُنتِج والمُشغّل، مُوَجّهٌ رأساً إلى النهوض بالجهاتِ المُهمَّشة وإلى الحدّ من الفقر وزحفِه على الطبقة الوُسطى، منوالٌ «يكون فيه النموُّ أقوى ومُحتواه التشغيليُّ أعلى وقيمتُه المُضافةُ أرفع وكفاءة مواطن الشّغل المُحدَثة أرقى» (2).

ولا شكّ أنّ إرساءَ هذا المنوال وتفعيلَه وتعميمَه، أمورٌ لا تستقيمُ في ظلّ اِقتصاد المُضاربَة والرّيْع والتهرّب والتهريب. وَحْدَها الحرية والشفافيةُ والحوكمة تفتح الآفاقَ أمام المنوال الجديدِ لِيَنْبَثِقَ ويُثمِرَ عيْشاً كريماً ورَفاهاً إقتصاديًا واجتماعيًا مُوزّعاً بأعدل طريقةٍ ممكنةٍ بين الجهاتِ والفئاتِ والأجيالِ.

وعلى النقيض مِن وُضوح المُحتوياتِ وتَعاقُدِ الجميع عليها، تقفُ الآلياتُ والأدواتُ والفواعلُ الموكولُ إليها التفعيلُ والإجراءُ. ولهذا الثالوثِ تَشكُّلاتٌ عدّةٌ تتجسّم في النقاباتِ وقوى المُجتمع المدنيّ المُحيطة بها، وفي الحركات الاجتماعية والنسويّة والشبابية الجديدة وفي الحركات الاحتجاجية سواء بسواء. ولأنّ النقابة -وخاصة في المثال التونسي الذي نَحَته الاتحاد- تنظيمٌ جماهيريٌّ مفتوحٌ ذو قُدرةٍ تفاوضيّة وتَعبويّة وتشبيكية فائقة، يكون من الطبيعيّ أنْ تُناطَ بعُهدتِه مَهامُّ التصدّي للتفقير والتهميش وأنْ تُعلّقَ عليه أقوى الآمال للنجاح في ذلك. نجاح يَتوقّف على شُروطٍ وقَواعِدَ، على النقابات أنْ تعمل على بَلورتِها وتَعكِفَ على تفعيلِها على أرض الواقعِ. وهي برأيي تُختَزَلُ في ما أسمّيه مُثلّث إعادةِ البناء.

الضلعُ الأوّلُ في هذا المُثلّثِ، يَخُصُّ إعادةَ بناء المفاهيم الاقتصادية السائدة، وخلخلةَ ما فيها من مُسلّماتٍ ويَقينيّاتٍ، ونَزْعَ مُسُوحِ التقديسِ عنها ولُبُوسِ النمذجَةِ والأسطرَةِ. وتتعلّق هذه المُسلّماتُ أساسا بالسوق «المعصومة من الأخطاء»، وبالوَصفةِ المثالية للمؤسسات النقدية الدولية، وبالسياسة الاقتصادية التي يتجاذبُها قُطبان: الرؤية الهيكلية الاستراتيجية البعيدة من جهة، والبرامج العملية الاستعجالية وفي أفضل الأحوال قصيرة المدى من جهة ثانية.

لقد كان وسيكون دائما من أفدح الأخطاء، الرهانُ على الشقّ الأوّلِ أيْ ما هو هيكليٌّ إستراتيجي والتنكّرُ لجُمُوع المُعطّلينَ والمُهمَّشينَ وقَتْلُ كلّ أملٍ قد يَخُدُوهم في الشغلِ والعيْشِ الكريمِ. ولذا كان من الواجبِ دائما، إيجادُ المُعادلَةِ بين المُخطّطِ الشاملِ والخِطَطِ القصيرة. وهذا يَعني الإعتماد على ما يُسمّيه الأستاذ حكيم بن حمودة «السياسات النشيطة» (3) ويَقصد بها دَفْعَ الاستثمار العموميّ والتحكّمَ في نِسَبِ الفائدةِ لتأمين ذلك وحمايةَ العُملة الوطنية.

ومهما بَدَا طريقُنا هذا إلى التنمية وعْراً حزيزاً مُتخشّباً محفوفاً بالمخاطر، فإنّه ما مِن بَديلٍ لنا عن هذا الطريق. أعني أنّ الحربَ على الفقرِ والبطالةِ والتهميشِ والتفاوتِ الفئويّ والجهويّ، لا يُمكن كسبُها بانتظار نهاية بعيدةٍ لها قد نُدركُها وقد لا نُدركُها. إنما هي تُكسبُ في الوسَطِ بإجاباتٍ اِجتماعيةٍ تُقوّي الأملَ في قدرتنا على تحقيقِ مطلبِنا المُشترَك في الحرية والعدالة والاندماج.

وأمّا الضلعُ الثاني، فيخصّ إعادةَ بناء المفاهيمِ النقابية. وتتعلّق في رأيي بكلّ العناصر التي تُشكّلُ تمثّلَ النقابيّ لذاتِه ودَوْرِه ومُؤسستِه بمعناها المُزدوج أيْ المؤسسة الإنتاجية المُشغّلة والمؤسسة النقابية المُؤطّرة. على هذه الساحة يَجبُ أنْ تخوض النقابياتُ والنقابيون معركتَهن/ـهم ولعلّها أمّ المعارك طالما أنّ الذات النقابية هي المُعارِك والحَكَمُ والحَكَمُ في الوقتِ نفسِه !

وفي تقديري، إذا ظلّت النقاباتُ تَبْني مَطلبياتها وتُديرُ نضالاتِها في غير ما حِرْصٍ على تحقيقِ التوازُنِ بين ضرورة الدفاعِ عن حُقوقِ منظوريها وضرورة الدفاع عن عُموم المُجتمع وما يَتهدّدُهُ مِن مخاطرِ التفقيرِ والتهميش وليست البطالةُ والتسريحُ من العمل والتشغيلُ الهشُّ إلاّ سُبُلا لتعميق كليهما -أيْ الفقر والإقصاء- وتَعْميمِه بلا رحمةٍ،

وإذا إنساقت النقاباتُ وراء الاغترارِ بقوّتِها -حتّى إذا تناقضت مع القيم أو القوّة الأخلاقية- وتهاونت في مَدِّ القنواتِ والجُسورِ بينها وبين الحركاتِ الاجتماعية الجديدة والفعالياتِ الناشئةِ في مُختلفِ الحُقولِ السياسية والفنية والبيئيّة والحقوقية،

وإذا ظلّت النقاباتُ مُدْمِنَةً لخطابِ الإنجازاتِ والانتصارات، مُقدِّسةً آليةَ الإضراب ومَقُولَةَ المُؤامرة، غاضّةً الطَّرْفَ عن الرأي العام و«الشعب الكريم» الذي تُسوَّقُ له صُوَرٌ مَغلوطةٌ ومُعاديةٌ تتغذّى من شعبوية صارخة تستوي المُطالبَةُ بالحُقوقِ في ضوئها إستئثاراً بغنيمة وسَطْواً على فُرصةٍ كان المُعطّلون والمُفقّرون والمُهمَّشون أولى بها منهم !

إذا ظلّت النقاباتُ حبيسة هذه الدوائرِ الثلاثِ، يكون من الصعبِ عليها جدّا أنْ تَلعبَ الدَّوْرَ المُنتظَرَ منها في إنهاءِ الفقرِ المُدقِعِ والإقصاءِ أو على الأقلّ الحَدّ منهما، وفي صياغةِ مَشروعٍ يُعيد الأملَ للجُموعِ المُخْبَطَةِ والنفوسِ المُعَبَّأةِ ضدّ الحيْفِ الاقتصادي والاجتماعي كواقعٍ ولكن أيضا كشُعُورٍ.

وأمّا الضلعُ الثالثُ، فيخصّ إعادةَ بناء المَساراتِ الكفاحيّةِ على نَحْوٍ يَقطع مع السجلّ التقليديّ للأشكالِ والأساليبِ والأدواتِ والحُلولِ الاقتصادية والاجتماعية، ويُؤسّس لحُلولٍ وأفكارٍ وأشكالٍ جديدةٍ. إلى متى ونحن نُقيمُ في المُشكل ونَخشى الحركةَ باتجاه الحَلّ ؟ إنّ الحداثَةَ الغاشمة ليست قَدَراً على البشرية. وإنْ نَفَدَ هذه الحداثَةِ وتَجديدَها ليسا من الإثْمِ أو من المُستحيل في شيء. فهناك دائما فُرصةٌ لعالمٍ أعدَلَ وحُلُمٍ أشمَلَ يَتَعايَشُ في ظلّه البشرُ وتَتحقق التنميةُ والإندماجُ وتَأمَنُ الأرضُ ويَسلَمُ المناخُ.

*****

اليومَ،

ونحنُ على مسافةِ مائة عامٍ من ثورة 1917 التي غيّرَت وَجْهَ العالَمِ وجَعلت مِن إنهاء الاِستغلالِ حَجَرَ الزاويةِ لمشروع تَحريرِ الإنسانِ وحَدَائِقِه.

ولئن أُتيحَتْ لهذا المشروعِ الاِشتراكي إمكاناتٌ للتعديل وإعادة ترتيبِ ذاتِه في ضوء نتائج الحربِ العالمية الثانية والصراع مع المَشروع المُضادّ الذي يسِمُ نفسَه بـ «ديمقراطية العالَمِ الحُرّ»، فإنّ المشروعيْنِ كليهما لم يُمثّلا الأفُقَ المَنشودَ لعالَمِ العدالةِ والسعادةِ والسلامِ.

ولكن رغم كلّ المظالمِ والنواقِصِ والإحباطاتِ والاِنكساراتِ، لم يَفقد الإنسانُ الأمل في بناء مَشروعٍ إنسانيٍّ للتحرّرِ الكاملِ والاِندماجِ الشاملِ، مشروعٍ بَديلٍ يُمكنُ أنْ يكون فيه للنقاباتِ قَوْلٌ فَصْلٌ أو على الأقلّ إسهامٌ في فَتْحِ الطريقِ الذي سيَتّضِحُ به الطريقُ !

(1) و (2) الأستاذ راضي المؤدّب، من دراسته «أيّ منوال للتنمية في ظلّ التحديات الراهنة ؟» المنشورة على أعمدة جريدة «المغرب» في ثلاثة أجزاء أيام 16، 17، 18 سبتمبر 2014

(3) الأستاذ حكيم بن حمودة، من مقاله «تونس وصندوق النقد الدولي: تحدياتُ العودةِ إلى المُربّع القديم للسياسات الاِقتصادية» المنشور بجريدة «المغرب» يوم 23 أفريل 2017

أخبار المجتمع المدني... أخبار المجتمع المدني... أخبار المجتمع المدني... أخبار المجتمع المدني...

جمعيات ترحب بقرار الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين

رحبت يوم الاثنين 28 نوفمبر 2017 عديد الجمعيات بقرار الهيئة الوقتية لمُراقبة دستورية مشاريع القوانين، عدد 9 المؤرخ في 23 نوفمبر 2017، القاضي بأن الفصل 33 وما تبعه في نفس السياق الفصلين 11 و24 من القانون الأساسي المتعلق بالأحكام المُشتركة بين الهيئات الدستورية، مُخالف لدستور 2014.

كما عبرت عن ارتياحها لتحرك عدد من أعضاء مجلس نواب الشعب من أجل الطعن لدى الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين في الفصل 33 من هذا القانون الأساسي الذي أعدت الحكومة مشروعه دون سابق تشاور مع المجتمع المدني، وتسرع مجلس نواب الشعب في المُصادقة عليه مرتين.

حذرت هذه الجمعيات من خطورة التراجع عما تحقق من مكاسب دستورية و قانونية في مجال حقوق الإنسان منذ 2011، ومن بينها الفصل 49 من الدستور الذي ينص على أنه «لا يجوز لأي تعديل أن ينال من مُكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمونة في هذا الدستور.» وطالبت مجلس نواب الشعب بعدم التسرع في المُصادقة على قوانين مُخالفة للدستور والمعايير المُعتمدة في الدول الديمقراطية، لإرضاء مراكز نفوذ حزبية ومالية وتجارية.

كما دعت رئيس الحكومة إلى سحب مشروع قانون هيئة الاتصال السمعي البصري لأنه نتاج استشارتين مغشوشتين قاطعتهما المُنظمات المهنية والحقوقية.

نذكر من بين المنظمات والجمعيات الموقعة النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية و المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب.

منتدى المجتمع المدني يعقد دورته الثانية من اجل بحث القضايا الاجتماعية للشباب والمرأة.

شاركت يوم السبت 2 ديسمبر 2017 بالعاصمة 50 جمعة تونسية في اشغال النسخة الثانية من منتدى المجتمع المدني المول من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الانسان.

أفاد ممثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتونس دياغو زوريلا، خلال هذا المنتدى الملتئم تحت شعار «دور المجتمع المدني في تعزز التماسك الاجتماعي» ، أن الهدف من هذا اللقاء هو إتاحة الفرصة لمختلف الجمعيات للتلاقي والحث في الحلول اللازمة لكافة الاشكاليات الاجتماعية والاقتصادية في تونس ومنها الخصوص الملفات المتعلقة الشباب و بالمرأة.

وأشار الى قدرة المجتمع المدني على لعب دور حاسم في توجه وإرشاد الشاب التونسي الذي عانى من التهميش السياسي والاقتصادي وواجه صعوبة في النفاذ الى سوق الشغل. وأبرز المسؤول الأممي ضرورة الحوار وأهمية انخراط المجتمع المدني في الجهود الرامية الى بلورة الحلول الكفيلة بإنقاذ فئة الشاب، داعيا الى تنظم منتدى المجتمع المدني بصفة دورية ، بهدف التمكن من مناقشة جملة من المواضيع التي من شأنها ان تشجع على الاندماج الاجتماعي.

في نفس الملتقى وقع استعراض حوصلة لأهم أنشطة المجتمع المدني المنجزة بين سنتي 2012 و2016 بدعم من البرنامج الأممي الانمائي.

قراءة في تجربة الاتّحاد العام التونسي للشغل في المساهمة في مقاومة الفقر والثّورة

بقلم المنصف القابسي *
* أستاذ جامعي بقسم علم الاجتماع
كاتب عامّ النّقابة الأساسيّة لأساتذة كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس

ليس بإمكان أحد اليوم أن ينكر أنّ ما وقع في تونس خلال انتفاضة 17 ديسمبر 2010/14 جانفي 2011 كان نوعا من الرّدّ الاجتماعي على أيديولوجيا النّمو التي طالما روّج لها كبار منظّري الليبرالية وخبراء البنوك العالميّة، والتي أهملت طيلة عقود مسألة التّنمية البشرية في مستوياتها وأبعادها الشّاملة والمستدامة. ولكن من المفارقات الكبرى أن يكون بلد «المعجزة» هو نفسه منطلق الانتفاضات العربيّة الكبرى، وهو لم يكن في الحقيقة سوى كشف عمّا كان مخفيّا وراء ستار «وهم المعجزة». لقد انكشفت بالفعل أشكال عديدة من التفاوت واللامساواة في منوال التنمية المعتمد والمصادق عليه، من ذلك الارتفاع الكبير في نسب الفقر والبطالة والتّهميش والاستبعاد الاجتماعي التي مسّت فئات واسعة من السّكّان، وعلى رأسها فئة الشّباب، فضلا عن تهميش/استبعاد مناطق كاملة في دواخل البلاد، مقابل تركيز كبير على إنماء الشّريط السّاحلي، بحيث لم تشهد السياسة الاقتصادية تغيّرا كبيرا على ما كانت عليه زمن الاستعمار الفرنسي المباشر للبلاد.

ولقد شهدت تونس في مناسبات عدّة أشكال متنوّعة من الاحتجاج على هذا الوضع، احتجاجات، وإن كان جزء منها يبدو عفويّا إلاّ أنّ الحقيقة كانت غير ذلك، فقد كانت المنظّمة النّقابيّة العمّاليّة، الاتحاد العامّ التونسي للشّغل، وخاصّة هياكلها الوسطى والقاعديّة تبدو في الغالب وراء تلك الأحداث، تحريضا وتأطيرا، مثلما وقع منذ انطلاق أحداث انتفاضة 17 ديسمبر 2010 في مدينة سيدي بوزيد، وما تبعها من أحداث في بقيّة المدن إلى غاية 14 جانفي 2011 وما بعدها.

كان الاتحاد من بين المنظمات الوطنية التي جعلت من ضمن استراتيجياتها معارضة كل أشكال الفقر والتفاوت والتّهميش ومقاومتها، فانعكس ذلك في العديد من المناسبات من خلال التّحرّكات التي يقودها أو اللّوائح والبيانات التي تصدرها هياكله ونقاباته أو الدّراسات التي درج على القيام بها ضمن أقسامه وبواسطة خبرائه المختصّين.

النقابات وقضايا الفقر والاستبعاد الاجتماعي:

لا يمكننا بداية إنكار اهتمام النقابات العمّاليّة بالفقر والتّفاوت، فانبعاث هذه النقابات أصلا، جاء كردّ لا فقط على ظروف العمل البائسة وعلى الاستغلال الفاحش الذي تتعرّض له الطّبقة العاملة بل وعلى ظروف الحياة العسيرة التي كان يعيشها العمال. والمتمعّن في التراث النقابي العالمي يستغني عن أيّة شواهد أخرى.

وحسب الكنفدرالية العالميّة للنقابات CSI، فإنّ الفقر هو الوضع الذي يجد فيه المواطن نفسه محروما من دخل عادل لقاء عمل لائق يقوم به، وأنّه حالة من حالات الاختلال في نظام توزيع الثروات على مستوى المجتمعات المحلية وفي العالم، ونتيجة لتفرّد قلّة قليلة بالمداخيل المنتجة وتمتّعها بها وبالإعفاءات الضّريبيّة، مع حرمانها المتواصل للآخرين- الفقراء- من ذلك، رغم أنّ كلّ القوانين تمنحهم هذا الحق، وإثقال كاهلهم بالضّرائب. ومن المهمّات الأولى العاجلة، حسب هذا التّنظيم النّقابي، العمل على خلق العمل اللائق وبأجر عادل لكلّ المواطنين، وتطبيق العدالة في الجباية ومقاومة التهرّب الضّريبي أو كلّ أشكال الانتفاع بامتيازات ضريبية على حساب الآخرين.

الاتحاد العام التونسي للشغل وقضايا الفقر والاستبعاد الاجتماعي في تونس:

يمكن تقسيم استراتيجيا الاتّحاد العامّ في هذا المجال إلى سياقين:

استراتيجيا ما قبل الانتفاضة:

إنّ ما سبق انتفاضة ديسمبر 2010 في تونس هو سياق كامل من التّسلّط السياسي والدكتاتوريّة والتّفاوت الاجتماعي والاقتصادي والجهوي والظّلم والقهر الاجتماعيّين، واللاّمساواة في الحظوظ بين المواطنين، ومن تكريس الزّبونيّة ومأسسة الرّشوة ومحاصرة كلّ نفس معارض تحرّري وطني، سياق لم تسلم منه حتّى العناصر أو الفئات التي لا تناقض لها مع النّظام نفسه ولا مع خياراته الجوهريّة.

ومنذ تأسيسه في 20 جانفي 1946، لم يتوان الاتّحاد عن طرح مسألة التّفاوت، فقد نجح حشّاد في استمالة العمّال التّونسيين على قاعدة الاحتجاج على التمييز الذي كانوا يعانون منه صلب النقابات الفرنسية وخاصة منها السي جي تي CGT، والذي جعل هؤلاء العمال التونسيين متقدّمين في النضالات ومتأخّرين في رواتبهم وامتيازاتهم. وفي خطاباته العديدة كما في العديد من مقالاته في جريدة الزّهرة خاصّة، كان حشاد يؤكّد على ثلاثة مستويات:

- مستوى القهر الاجتماعي وضنك العيش والفقر الذي يعاني منه العمال التونسيون وكافّة طبقات الشعب التونسي ولا يجدون من يدافع عنهم.
- مستوى التّمييز في التّعامل مع العمال التونسيين ومطالبهم، وعدم اهتمام النقابات الفرنسيّة لأوضاعهم مقابل عملها فقط على تحسين أوضاع العمال الأوربيين وجالياتهم.
- مستوى القهر الوطني والسياسي ومن خلاله الدعوة إلى ضرورة تكوين نقابات تونسيّة تهتمّ بالقضايا الاجتماعية للعمال ولعامّة الشعب وبالقضايا الوطنية ومنها قضيّة السيادة والاستقلال عن فرنسا.

وفي "البرنامج المنبثق عن المؤتمر الثالث للاتحاد المنعقد أيام 16-15 و17 أفريل 1949 تمّت الدّعوة إلى تأميم المؤسّسات الكبرى ذات المصلحة العامّة، والمقاومة الفعليّة والنّاجعة للبطالة، والاعتراف بحق الشغل للجميع والرفع من المستوى الاجتماعي والفكري للشعب عبر إقرار التّعليم الإلزامي".

أمّا في المرحلة ما بعد الكولونياليّة، فإنّ الاتحاد كان فيها شريكا مباشرا في تصوّر "البناء الوطني". وذلك من خلال برنامجه الاقتصادي والاجتماعي الأول، الذي تبنّته حكومة الرّئيس الحبيب بورقيبة، لأسباب عدّة، لعلّ أهمّها أنّ الحكومة وقتها وجدت أمامها البرنامج الوحيد الجاهز فضلا عن تفكيرها في احتواء المنظّمة وقياداتها.

إنّ هذه الفترة التي قدّم فيها "الاتحاد" برنامجا وكوادر في الدّولة، منهم الوزراء ومنهم المسؤولون الكبار في أجهزتها، يمكن أن نصنّفها بكونها فترة قادها ما يطلق عليه بمنطق الصّهر، حيث اشتغل النّظام على قاعدة من التّوافق النسبي والمتفاوت، ولكنّ رهانات الفاعلين المركزيين كانت واحدة. ولم يكن التّواصل في مرحلة "التحالف التّصاهري" تلك دائما على ما يرام، بل شهدت صدامات وتوتّرات نتيجة العديد من الحسابات التي كان يغلب عليها الطابع السياسي، إلى أن وقع الصّدام الأكبر في 26 جانفي 1978.

وفي الحقيقة فإنّ نسب الفقر وقتها قد تناقصت، وخاصّة بين 1975 و1985، ويعود ذلك إلى ما ميّز فترة سبعينات القرن العشرين من استثمار نتائج سياسات السّتّينات في بعث الأقطاب الاقتصاديّة الكبرى والطّفرة البترولية وفي تشجيع بعث الصناعات التّحويليّة والتّعويضيّة للمواد المستوردة وإصدار قوانين الاستثمار الأجنبي أو لتشجيع الصناعات التّصديريّة، فضلا عن مناخ التفاوض الاجتماعي المبني على "العقود المشتركة" والاتفاقات المشتركة في القطاعين الخاصّ والعام بين الحكومة و"الاتحاد".

تأتي بعد ذلك المرحلة الليبرالية المعولمة والانفتاح الاقتصادي، حيث كان انعكاس الأزمة الاقتصادية العالمية في بداية تسعينات القرن الماضي ملموسا، وخاصّة بداية تقلّص مداخيل الثروات الباطنية ومنها الثروة النفطية. أمّا الاتحاد فقد بدأ هو أيضا يعيش تحوّلات كبرى في مستوى حركيّته وتنظيمه، إذ ارتفعت من داخله مطالب تدعو إلى ضرورة استقلال قراره وهياكله المسيّرة وقياداته عن الحزب الحاكم، وقد وجد هذا المطلب صدى بعد صراعات داخلية، كانت نتيجتها على المستوى الوطني أحداث 26 جانفي 1978، ولاحقا وضعا استثنائيا في فترة الثمانينات إثر محاكمة أغلب قياداته وسجنها.

كانت هذه المرحلة متميّزة بالنّضال الاجتماعي وبتعدّد المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لكنّ المتأمّل في الوضع الاجتماعي والسّياسي في تونس قبل انتفاضة 2010 يمكنه أن يلاحظ بسهولة كيف أنّ هذا الوضع كان يمهّد لانفجار كبير، ربّما لم يستطع أحد تحديد زمنه، لكنّ كلّ المؤشّرات كانت تحيل إلى ذلك.

فبحسب المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، فإنّ البطالة التي تكون عادة في أغلب البلدان النامية قليلة الانتشار بين الشباب المتعلّم أو الحاصل على شهادات، فإن العكس هو الذي حصل في تونس، حيث انتشرت البطالة في صفوف الشباب بما يعادل ضعف النّسبة العامّة، كما بينت الدراسة أن سوق التّشغيل في تونس تتميّز بالعدد المرتفع من الشباب وخاصّة بالحضور المتميّز للعنصر النسائي.

لقد كان المعدّل العام للبطالة بين سنوات 2010-2005 مستقرا في حدود 13%، لكنّه ارتفع إلى قرابة 23% بين الشباب من أصحاب الشهادات الجامعية سنة 2010. وتطوّرت نسبة العاطلين عن العمل بين حاملي الشهادات الجامعية من 14.4% سنة 2005 إلى 30.9% سنة 2011، أي بزيادة 16.5 نقطة في 7 سنوات، مقابل تطور بين العاطلين من مستوى التعليم الثانوي بـ 2.7 نقطة في نفس الفترة، وهذا يبعث رسائل سلبية بخصوص التكوين الجامعي وعلاقته بسوق الشغل، وتناقصت بالمقابل نسب العاطلين من بين الذين كان مستواهم محصورا في التعليم الابتدائي في نفس الفترة بـ 16 نقطة، لتمر النسبة من 48.2% سنة 2005 إلى 28.4% سنة 2011.

وبطبيعة الحال ومثلما كان الأمر دائما بالنسبة للوضعيات المتأزّمة اقتصاديا واجتماعيا، فإن وضع الهشاشة والتفاوت في الحظوظ يكون وقعه أثقل على القطاعات والفئات الهشّة أصلا، ولذلك نجد المرأة من بين الفئات الاجتماعية التي مسّتها البطالة أكثر من الرجل، وهي ظاهرة تزداد قتامة مع فئة أصحاب الشهادات الجامعية. ومن ناحية أخرى مرّ الفارق بين النساء والرجال من 11.3 نقطة سنة 2005 إلى 20 نقطة سنة 2011، مع العلم أنّ النساء تمثّلن 60% من أصحاب الشهادات الجامعيّة، ولكنّهن لا يمثّلن سوى 26% من اليد العاملة النشيطة.

ومع حلول سنة 2011 كانت نسبة العاطلين عن العمل من الشباب الذين لا تفوق أعمارهم 35 سنة تمثّل 88% من جملة العاطلين، ويمثّل الشباب الذين لم تتجاوز أعمارهم 25 سنة 37% من جملة العاطلين.

وتعود بطالة الشباب إضافة إلى الطّابع الهيكلي للبطالة بشكل عامّ، إلى عسر الإدماج، وهذا يطرح العديد من الأسئلة، وخاصة تلك المتعلقة بالمنظومة التكوينية والتعليمية والشهادات الجامعية فضلا عن سياسات التشغيل وارتباطا بالاتفاقات التي لا توازن فيها ولا تساوي في الحظوظ بين تونس من ناحية والبلدان التي ترتبط معها باتفاقات شراكة، على غرار ما وقع مع الاتحاد الأوربي. كما أنّ ما زاد في تعميق انعكاسات أزمة البطالة هو ما شهدته البلاد من تفاوت في مستوى توزيع فرص التّشغيل على مختلف الجهات.

إن تطبيق الاختيارات الليبرالية للدولة التونسية منذ أواخر الثمانينات إلي اليوم كان في صالح أصحاب رؤوس الأموال الذين ارتفعت مداخيلهم بحوالي5 % بين 1983 و1999 أما بالنسبة للأجراء فإن نصيبهم من الناتج الداخلي الخام تراجع بحوالي 4% ومن المنتظر في ظل الظروف الاقتصادية الناتجة عن الانفتاح وكذلك نتيجة للنظرة التقليدية للكثير من أصحاب رؤوس الأموال للعمل وعلاقات الإنتاج في النظام الرأسمالي، فان نصيب الأجراء من المتوقع أن يتراجع سنة 2004/2005 نظرا لتلكؤ رجال الأعمال من الزيادة المعقولة على مستوى الأجور، والتي تتناسب مع الزيادة في التضخم والأسعار لأن ذلك يساهم في تطور الحركة الاقتصادية ويشجع الاستهلاك الداخلي وبالتالي الاستثمار، وقد تراجع أيضا نصيب الدولة بنسبة طفيفة نتيجة للحوافز المقدمة لأصحاب رؤوس الأموال.

لقد كانت استراتيجيا الاتحاد قائمة أساسا على مبدأ الحد من الآثار السلبية لإملاءات البنك العالمي، ولآثار العولمة النيوليبرالية على الطبقة العاملة في تونس، وعلى هذا الأساس فانه قام بالعديد من التحرّكات والإضرابات، حيث شهدت سنة 2003 مثلا أكثر من 400 إضرابا. لقد كانت الآثار السلبية لجملة التحولات الاقتصادية على العمال كبيرة، وبرزت خاصة من خلال ارتفاع الضغط الجبائي عليهم.

إنّ كلّ هذه الأوضاع قد تمّ تشريحها وتحليلها عبر العديد من الآليات والوسائل، وقد قامت أقسام الاتّحاد بالاستعانة بالعديد من الخبراء وأنجزت دراسات وندوات وحلقات تكوينيّة في العديد من المسائل التي تهمّ الطبقة العاملة وتهتمّ كذلك بظروف الشعب المادية وبأهمّ المسائل التي ترمي إلى تجنّب الانفجار الاجتماعي، وقد كانت تلك الدراسات المعين الكبير لسلطات القرار داخل الاتحاد لبناء المواقف من مسائل التنمية بأبعادها الشاملة وخصوصا ما يتعلّق بالفقر والتفاوت الاجتماعي وبين جهات البلاد.

إنّ المنطق الذي كان يقود المنظّمة في هذه المرحلة كان متأثّرا بسياسات المناورة وإرادة الاحتواء التي كانت تنتهجها السّلطة الحاكمة طيلة عشريّات السبعينات من القرن الماضي وإلى نهاية العشريّة الأولى من القرن الحادي والعشرين. ورغم ما كان يعيشه في داخله من صراعات كان محورها في الغالب استقلاليّة المنظّمة عن السّلطة القائمة، فقد نبّه الاتّحاد إلى خطورة السياسات المعتمدة من الدّولة، وخاصّة إلى ما يمكن أن يحدث من انفجارات بدأت تبرز في بؤر مختلفة ومنها الحوض المنجمي بقفصة سنة 2008.

ومع بداية أحداث الانتفاضة في سيدي بوزيد والقصرين والكاف وبعض المدن الأخرى حاولت القيادات العليا خاصّة المساعدة على إيجاد حلول لها، وذلك إلى آخر وقت قبل هروب رأس السّلطة، حين ذهب الأمين العام للاتحاد لمقابلته بقصر قرطاج يوم 13 جانفي 2011، لكنّ حركة الواقع كانت أسرع.

ومنذ تأسيسه في 20 جانفي 1946، لم يتوان الاتّحاد عن طرح مسألة التّفاوت، فقد نجح حشّاد في استمالة العمّال التّونسيين على قاعدة الاحتجاج على التمييز الذي كانوا يعانون منه صلب النقابات الفرنسية وخاصة منها السي جي تي CGT، والذي جعل هؤلاء العمال التونسيين متقدّمين في النضالات ومتأخّرين في رواتبهم وامتيازاتهم.

استراتيجيا ما بعد الانتفاضة:

مع 14 جانفي 2011 اتّخذت استراتيجيا الاتّحاد منحى آخر، فقد كانت العديد من قياداته وقواعده منخرطين فيها بل ومن أهمّ من ساهم في تأطير التّحرّكات الجماهيريّة وألهمها الشعارات التي رفعتها، فقد كانت المظاهرات تنطلق من أمام مقرّات الاتّحاد بالجهات، وكانت كلّ الشعارات تقريبا ذات أبعاد اجتماعية وسياسية تتعلّق بالتّشغيل، وبالتفاوت الجهوي وانعدام التنمية وانتشار الفقر والبطالة. فكان الإضراب المعلن ليوم 12 جانفي 2011 الشرارة القادحة لبداية العدّ التنازلي لحكم بن علي في تونس.

ساهم الاتّحاد منذ هروب بن علي في كلّ المحطّات السّياسيّة، بل لعلّه كان افاعل المركزي الأبرز فيها، انطلاقا من المبادرة ببعث لجان الدّفاع المدني، ثمّ المساهمة في تأسيس المجلس الوطني لحماية الثّورة يوم 11 فيفري 2011، فالهيئة الوطنية لحماية أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الدمقراطي التي التحق بها في أفريل 2011، ولم يغب عن أيّة محطّة إلى اليوم، انطلاقا من انتخابات المجلس التأسيسي في 2011 إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية نهاية 2014 وحتّى تنصيب مختلف الحكومات التي تعاقبت، وإلى ما سمّي بحكومة الوحدة الوطنيّة الأخيرة.

لقد كانت الأوضاع المتفجّرة أحيانا والمحتقنة أحيانا أخرى تتطلّب تدخّلات عاجلة ومفاوضات، خاصّة وأنّ الأهداف التي من أجلها قامت ثورة الشعب في ديسمبر 2010 لا يزال الكثير منها في انتظار التّحقّق. فالمعدّل العام للبطالة الذي كان بين سنوات 2010-2005 مستقرا نسبيا في حدود 13% صعد إلى أكثر من 18% بعد 14 جانفي 2011. كما أنّ هذا المعدّل بعد أن ارتفع إلى قرابة 23% بين الشباب من أصحاب الشهادات الجامعية سنة 2010، وصل إلى أكثر من 29% سنة 2011، وبلغت بين أولئك الذين لا تفوق أعمارهم 35 سنة 88% من جملة العاطلين، ويمثّل الشباب الذين لم تتجاوز أعمارهم 25 سنة 37% من جملة العاطلين.

إنّ البطالة لا تزال إلى اليوم تمسّ، وبشكل متفاوت أيضا الجهات، فالوسط الغربي والجنوب الشرقي والجنوب الغربي تحوز على نسب قد تصل إلى ضعف المعدل الوطني للبطالة

وقد مست البطالة المزمنة سنة 2011 أكثر من 41% من العاطلين عن العمل في حين كانت هذه النسبة 35% سنة 2010، وهذا يعدّ من سمات هشاشة سوق الشغل والنزوع نحو الإقصاء والتهميش داخله.

أمّا الأخطر في هذه المعطيات فهو أنّ البطالة المزمنة أمست أقوى نسبا لدى حاملي الشهادات الجامعيّة.

أمّا مؤشّرات الفقر والإقصاء الاجتماعي للفئات الاجتماعية أو للجهات، فإنّها لم تسجّل تحسنا ملحوظا أو مثلما كان ينتظر منها، رغم التّنبيهات التي ما انفكّت هيئات الاتّحاد المختلفة تصدرها. لكنّ المفزع في الأمر هو استفحال رقعة الفقر بحسب الدّراسات التي تمّ إنجازها والتي بلغت ما يقارب 30% مع تآكل للشّرائح السّفلى من الطّبقة الوسطى، والذين أطلق عليهم "طبقة الفقراء الجدد".

وبحسب بيانات منظمة الدفاع عن المستهلك فقد تدهورت المقدرة الشرائية للتونسيين خلال السنوات الأربع الماضية بنسبة 40 % جراء ارتفاع مشط في أسعار المواد الاستهلاكية وخاصة الغذائية بنسبة 100 % وبلغت في بعض المواد 200 % جراء انهيار منظومة الرقابة الإدارية و"سطوة" شبكات متخصصة في الاحتكار والتهريب والمضاربة وتحكمها في مسالك التوزيع .

إنّ مقالتنا هذه لا يمكنها أن تتناول كلّ المعطيات الإحصائية التفصيليّة المتعلّقة بالتفاوت بأشكاله وبجيوب الفقر المستمرّة بعد 14 جانفي 2011 وإلى اليوم، وتواصل وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة وكذلك شبكات التواصل الاجتماعي ومعهد الإحصاء والهيئات الرقابية من مكوّنات المجتمع المدني في نشر إحصائيّات تبدو أحيانا متضاربة حول أوضاع الفقر والاحتياج والتفاوت الاجتماعي والجهوي والتي لا تزال حادّة ونسبها مرتفعة في كامل أرجاء البلاد.

ومقابل ذلك يواصل الاتحاد الإصرار على لعب الأدوار المركزيّة في محاولة الارتقاء بهذه الأوضاع وذلك رغم دقّة أوضاعه التنظيمية الداخلية والهجومات العديدة التي يتعرّض لها من أطراف عديدة، تريد أن تزيحه من الساحة ولكنّه لا يزال يصرّ على البقاء ومواصلة مشواره الذي بدأه المؤسسون الأوائل.

إنّ الوسائل التي طوّرها الاتحاد كثيرة في سعيه للمساهمة في القضاء على الفقر والتقليص من الفوارق بشكل عام، وقد أضيفت إلى هذه الوسائل تشكيله، إلى جانب هيئة المحامين وهيئة حقوق الإنسان واتّحاد أصحاب العمل، لإطار للإشراف على المراحل الانتقالية التي تمرّ بها البلاد، ومنها مشاركته في العديد من الهيئات الرّقابيّة والتّشاوريّة وإمضاؤه للعقد الاجتماعي مع الحكومة واتّحاد أصحاب الأعمال ومشاركة هياكله في العديد من المشاريع الوطنيّة والبرامج التي ترمي إلى إصلاح منظومات التربية والتعليم بمستوياته من الابتدائي إلى الثّانوي إلى العالي والبحث العلمي، وتدخّلاته العديدة للمساهمة في حلّ الأزمات التي تمرّ بها البلاد في المستويات المالية والاقتصادية والاجتماعية والسّياسيّة. لذلك لا يزال الاتّحاد يعدّ الفاعل المركزي الأكبر في حقل الفعل التّاريخي بتونس إلى يومنا هذا.

عبد الواحد المكني لـ «الجريدة المدنية»

القوى التي تريد الثأر من التمدن والمدنية باسم الأصالة تارة والمحافظة طورا لم تيأس

إنّ البحث في سؤال المدنيّة وواقع المجتمع المدني التونسي يستوجب الالتجاء إلى من لهم القدرة على الرؤية الشاملة والمعرفة بالسياقات وأدوات التقييم والتحليل.

حاورت "الجريدة المدنية" الأستاذ عبد الواحد المكني، رئيس جامعة صفاقس، ارتباطا بهذا المحور حتّى توفّر فرصة جديدة لقراءة "الواقع المدني" من وجهة نظر جامعيّ ومساهم في الفعل والنضال المدني والاجتماعي.

عبد الواحد المكني يقدّم قراءته وموقفه بشكل واضح، وحاجتنا إلى هذا ضروريّة وملحّة، حيث يساهم الأكاديمي في التنوير من مختلف الأبواب واعيا بما يستوجبه كلّ سياق أو إطار. وكلامه هنا مناسب للحديث الصحفي على لسان الأكاديمي : بسيط وعميق.

هل يمكن اعتبار المسألة المدنية أمرا متجذرا في ثقافة التونسيات والتونسيين؟

سؤال صعب لكن لا بد ممن تأطير الإجابة و التدرج بها. الظاهرة المدنية قديمة في كل المجتمعات فالتمدن أمر ارتبط بكل الحضارات العريقة وتونس بماضيها الأمازيغي والبونيقي والروماني والعربي الإسلامي عرفت إرثا مدنيا. نحن أقدم بلد عرف الدستور في العصر القرطاجي و دستور آنذاك جاء لينظم حياة المدينة و الدولة في القرطاج وسن حسب المؤرخين قوانين التعامل المدني. ويعتقد البعض أن المدنية أمر جديد مستحدث ووافد وهذا أمر مغلوط، هناك من يخمن بهذه الطريقة بسبب قلة الدراية حتى لا نقول بسبب الجهل، وهؤلاء يمكن أن يستوعبوا أن الثقافة المدنية هي تراكم يحدث بين الأزمان وفي المجتمعات ثم يتطور وتونس عرفت هذه الظاهرة. ففي عهد الحضور الروماني انتشرت الثقافة البلدية وهذا أمر مدني و في عهد الأغالبة انتشرت ثقافة الدواوين وتأسست بيت الحكمة، وخلال العهد الحسيني تأسس بتونس أول دستور بالبلدان العربية حاول أن ينمي مكاسب المدنية ولو بشيء من الضمور. وتأسست أول بلدية في الحاضرة تونس سنة 1958 و تم إلغاء العبودية على مراحل بين 1842 و 1848 و تم إعلان عهد الآمان الذي يساوي بين رعايا البلاد ولا يفرق بينهم بسبب الدين أو اللون أو المذهب أو اللسان. واضح إذا أن المدنية لم تأتنا في علب جاهزة و مستوردة في السنوات الأخيرة بل لها جذورها و لا ضير أن نقتبس القيم الإنسانية مثل المدنية لأننا كتونسيين وعرب ومسلمين ومتوسطيين أسهمنا في حقبات سابقة في تصدير الأفكار والقيم الجديدة وبالتالي مثلما صدرنا يمكن أن نستورد و دون عقد.

العديد اليوم يقرع الطبول لإيهامنا بأن الديكتاتورية أصلح لنا ويمجدون العهد الأسبق بل هناك من يحلم بالانقلابات في تونس ليس حبا في الاستقرار بل حنينا إلى جبلّة الرضوخ وطاعة المستبد

ما هو أثر الإرث المدني الوطني والإنساني في التغيرات التي عاشتها تونس خلال السنوات الأخيرة؟

إنه إرث واضح و صامد فلولا مجلة الأحوال الشخصية مثلا لقام البعض بهدم السقف على رؤوس المجتمع و لتمت إعادة المرأة إلى مرتبة التابعة أو المكملة و لتم إعادة منظومة الأوقاف التي ألغتها الدولة التونسية المستقلة سنة 1956 (الأوقاف العامة) و سنة 1957 الأوقاف الخاصة ولتمت إعادة التعليم الديني.

وإلى اليوم لم ييأس هؤلاء فقد ألغموا رياض الأطفال و حولوها إلى آلات لتفريخ التعصب منذ الصغر، فهل يعقل أن تتنقب طفلة الربع سنين؟ هذه القوى التي تريد الثأر من التمدن والمدنية باسم الأصالة تارة والمحافظة طورا لم تيأس. و كم يقف وراءها خاصة من منظري "الورع النفطي" الذين لا يرغبون في المدنية و يصنفون على غرار مرشدهم القرضاوي تونس كبلد "كفر" والحال أن تونس هي بلد الاعتدال وبلد التنوير التي أنجبت ابن خلدون وعزيزة عثمانة وخير الدين والبشير صفر وعبد العزيز الثعالبي والطاهر بن عاشور وأبو القاسم الشابي والطاهر الحداد ومحمد على الحامي والحبيب بورقيبة وتوحيدة بن الشيخ. هذا الإرث امتد ليصل إلى تأسيس أول رابطة للدفاع عن حقوق الإنسان في العالم العربي 1977 وقد لعبت دورا كبيرا في التعريف بقضايا الإنسان و حقوقه وفيها ثمرن الكثير على حقوق الإنسان وخلعوا بيسارهم ويمينهم جبة التحزب والايدولوجيا وانهمكوا في البناء المدني. كل هذا ساعد على مزيد بلورة البناء المدني في تونس.

نحن لنا أقوى مجتمع مدني في إفريقيا والعالم العربي ولهذا ورغم الصعوبات فإن الانتقال الديمقراطي نجح ولا زال سينجح بسب هذا الإرث والتراكم.

هل يمكننا الحديث عن حركة مدنية في تونس اليوم؟

سؤالك ذكرني في محاضرة قدمتها سنة 2011 في عدة مدن ومنابر حول تاريخ البناء المدني في تونس. الحركة المدنية في تونس عريقة وتغيير ما بعد جانفي 2011 مكنها من فرصة حقيقة لفرض بدائلها لا ننسى أن هيئة (الانتقال الديمقراطي والحفاظ على مكاسب الثورة) اسمها طويل و يختزلها البعض في هيأة ابن عاشور كانت متكونة أساسا من ممثلي الحركة المدنية وعطاؤها عندي كان أفضل من عطاء المجلس التأسيسي المنتخب، والفرق كامن في نوعية العناصر ومستواها المدني والثقافي. وأنا لا أشكك في شرعية التأسيسيين فمن ضمنهم عديد النابهين لكن فيهم من كان على مشارف الجهل السياسي والمدني وهذا قالته العامة قبل الخاصة. ولو عهد لهيأة بن عاشور كتابة الدستور لأتمته في 3 أشهر ولكان أفضل من الحالي، علما وأنّ الدستور الحالي مشرف لمدنيتنا التونسية لكن كلفته كانت باهظة وباهظة جدا.

بماذا يتميّز الحراك المدني التونسي؟

الحراك المدني في تونس مازال في مرحلة التمدد وأحيانا يعرف الانكماش لأنه يتوغل في ردود الفعل الارتكاسية وليست له استراتيجيات عصرية طويلة المدى كذلك لم يعرف النسيج المدني تشبيبا فكل الهياكل بيد "الشيوخ المدنيين" والحال أن الجميع يتحدث عن الشباب لم أر الشباب إلا في المنتدى الاجتماعي (الفوروم) عدى ذلك يمسك القدامى بكل ما هو جديد إذا أردنا أن نرتقي بالبناء المدني فلنتفق على تعريفه وتحديد أدواره. المجتمع المدني هو مجتمع يخلق سلطة تحمي عامة المجتمع من تسلّط السلطة السائدة. في هذا الصدد تطورنا مقارنة بالزمن السابق وبعهود الحكم الفردي والحزب-الدولة لكن أغلب الفاعلين في الحراك المدني مشدودين بشدة وباستنفار إلى دكاكينهم الأيديولوجية والسياسية ويرفضون الفصل بين السياسي والمدني ويرفضون الفصل بين الأيديولوجي والفئوي، وبين العمومي المدني المشترك، والأخطر والأنكى أن العديد اليوم يقرع الطبول لإيهامنا بأن الديكتاتورية أصلح لنا ويمجدون العهد الأسبق بل هناك من يحلم بالانقلابات في تونس ليس حبا في الاستقرار بل حنينا إلى جبلّة الرضوخ و طاعة المستبد. وما زال أمام بناة البديل المدني والاجتماعي كثير من العمل والبذل.

ما هي المهام الرئيسية لـ"المجتمع المدني التونسي" والأولويات التي يجب أن يشتغل عليها؟

مهام المجتمع المدني معروفة وهي مزيد تفعيل النسيج المدني وكفانا من التأسيس. والمهم هو التفعيل ونشر المنظومة المدنية. وللأسف مازال الأمر مقتصرا عل الحواضر الكبرى والفئات المثقفة المرفهة نسبيا، فكلما توغلنا في الاتجاه المخالف للأرياف والمناطق العميقة والفئات الشعبية غاب أو خفت الحضور المدني وغابت ثقافة البناء المدني. وهذه أولوية الأولويات، ثم لا بد من تأصيل هذا البناء و إظهاره بأنه تونسي صميم رغم أنه من رحم الجماعة الإنسانية.

ما هو دور الدولة في تكريس مبادئ المواطنة وحقوق الإنسان وتكريس المبادئ المدنية؟

لا يجب أن يكون الدور الرئيسي للدولة الاكتفاء بالجبر الممدد في أوراق الدستور. لا بد من تفعيل القوانين لمزيد ترسيخ البناء المدني و خاصة نشر منظومة تربوية وثقافية تكرس هذه القناعة وما الدولة في آخر الأمر ليست أمرا علويا هلاميا، فهي نسيج من القوى الفاعلة والمؤسسة التي بإمكانها التخطيط وخاصة التنفيذ بسرعة وبيسر.

الأخطار عديدة هي خارجية أحيانا على الحدود القريبة وأحيانا تأتينا «بلاويها» من من «أصقاعستان»

دولتنا عريقة وقديمة وهي تمر حاليا بحالة "خفوت" نسبي ولكنها رغم كل الصعوبات لا زالت راعية للمدنية والتمدن، والقارئ الكريم يفرق طبعا بين الحُكومة والدولة. ولكن الحكومة ذاتها سواء الحالية أو من سبقها من حكومات حاولت دوما المحافظة على المكاسب الرئيسية للبناء المدني رغم محاولات الطعن المبطّن والشد إلى الوراء ولكن المجهود يجب أن يتواصل ويتضاعف حتى نصل بر الأمان ونحقق الدولة المدنية الديمقراطية الاجتماعية.

هل تعتقد أننا بدأنا فعلا في تأسيس الجمهورية المدنية والديمقراطية؟

مازلنا نواصل السير أحيانا بسرعة وأحيانا نتعثر ونسير الهوينا. ليس من السهل إشاعة ثقافة الجمهورية والمدنية في بلاد مازالت تعاني من الجهل و الفقر. طاعون الجهل ووباء الفقر يمكن أن يدمر كل بناء لأنه يتيح المجال أمام "التعمية" والتظليل وشراء الذمم والأصوات بسرعة. وهذا سم فاتك بالبناء المدني العصري وبثقافة الجمهورية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ماهي الأخطار التي تهدّد مدنيّة الدولة التونسيّة؟

الأخطار عديدة هي خارجية أحيانا على الحدود القريبة وأحيانا تأتينا "بلاويها" من حدود وأصقاع بعيدة (من أصقاعستان) تصوروا أن تونس التي كانت دوما منارة للعلم والثقافة والتي منها انتشرت قوافل نشر الدين السمح والتقاليد الرائدة تستقبل رموز الشعوذة والدجل وتفرش لهم السجاد الأحمر حتى في قصر الرئاسة ليعطوا الناشئة دروسا ويتعاملون معنا بصورة المنقذ من الظلال/ هذا خطر محدق وواضح وهو على الباب وهناك من الداخل من يحاولون مساعدته على فتح القفل للتسلل. في الداخل كما أسلفت الخطر يأتينا من الجهل والفقر. والفقر ليس فقط فقرا ماديا بل معنوي وثقافي. ولذلك وللتصدي لا بد من تكثيف البذل الثقافي ونشر التعليم العصري المدني والحداثي. لكن للأسف يغلب الارتجال على مشاريع إصلاحاتنا في التعليم والثقافة. ولتعرف أننا لا نسير في الاتجاه الصحيح انظروا وتفرسوا في حجم الميزانية المرصودة للثقافة وللتربية والتعليم، فبقدر العزم تأتي العزائم ولا يمكن أن نطير بجناح منتوف.

ما هو دور المؤسسة الأكاديمية في بناء حركة مدنية فاعلة ومؤثرة وقادرة على التغيير؟

المؤسسة الأكاديمية غير معزولة عن واقع البلاد وحراك المجتمع، بل العكس كانت أكبر مؤسسة مستهدفة من أنصار الشريعة و داعش الذين حطوا رحالهم في كل المؤسسات سنة 2012 ونصبوا خيامهم الدعوية وأعلامهم السود وثقافتهم العنيفة في كل شبر من حرم الجامعة وداسوا حرمتها. طبعا الذين نفذوا هم أداة تنفيذ ربما تلذذ بعضهم بالزواج العرفي طيشا لكن أغلبهم نالوا الأموال والوعود إن لم يكن بالطمأنينة الروحية فبالجنة والفردوس. مرت الجامعة والمؤسسات الأكاديمية بامتحان عسير ووقف أغلب الجامعيين النابهين من أساتذة و طلبة و إداريين وتقنيين وحتى العملة لحماية مكسب وطني وحضاري. واليوم لا بد من المضي إلى الأمام وتكثيف عمل النوادي المدنية في الكليات والمعاهد العليا ولا بد ألا نكتفي بتلك السويعات اليتيمة لحقوق الإنسان التي يدرسها البعض لنيل الأعداد بل لا بد من ممارسة حقوق الإنسان والابتعاد عن الفئوية والجهوية.

الدستور الحالي مشرف لمدنيتنا التونسية لكن كلفته كانت باهظة جدا

العديد من مبيتاتنا ومدارجنا لا زالت تعاني من فيروس الجهوية والتعصب. اسألوا علماء الاجتماع الميدانيين عما يكتب في الجدران والطاولات،أمور لا تصدق.

لا بد من رفع مستوى الثقافة المدنية في الفضاء الأكاديمي وليس كل من درّس في الجامعة هو بالضرورة أكاديمي البعض هو مجرد موظف يشتغل بالتدريس في الجامعة لنيل المرتب ولا يبحث عن صيانة علمه أو تطوير بيداغوجيته، وفاقد الشيء لا يعطيه. لكن من حسن الحظ ليسوا أكثرية.

ورقات من تاريخ نضال نقابي فكري مؤسس

بقلم المختار المختاري

منذ بدايات انخراط العنصر التونسي في العمل النقابي الذي كانت بداياته مرتبطة بالوجود الاستعماري والأقليات من الجاليات الأوربية التي كانت تعيش في ظلّه وفلكه. كانت مساهمة ومشاركة النقابين التونسيين تعدّ تمرينا على طرائق التنظيم والتشكّل وإنفاذ المطالب التي تستهدفونها ويناضلون من أجل بلوغها وهذه المطالب ليس فقط طلبا للمساواة بين العامل التونسي والمستعمر بل هي أيضا مطالب تحمي الشغالين من الفقر والتهميش الذي سطره له المستعمر ليكون المستنقع الذي يغرقه فيه حفاظا على مكاسبه وموقعه على الأرض كحاكم فعليّ مطلق.

وبظهور الحراك الفكري السياسي (ولو بطابع نقابي مرتبط بالضرورة بحثا عن شرعية الكينونة البدايات) برز العمل النقابي التونسي الوطني ذي الاتجاه المغاير والمعاكس حتى لسابقه على الميدان فنشهد التشكيل النقابي بقيادة محمد علي الحامي ورفاقه. (السي. جي. ق) بتوجهها الاشتراكي الواضح والصريح والمباشر كشكل للنضال النقابي الاجتماعي بخيار اقتصادي يوجه دفّة الحراك والنضال النقابي في جملة خياراته للملفات التي سيتخذها مدخلا وموضوعا لنضاله النقابي والتي تمثل نهجا وفكرا يرفد ويسند الأصل ويوجهه والأصل فيه عنصر وحيد هو إبعاد شبح التفقير والتجهيل والتهميش والإقصاء عن شعب كادح مستعمر.

هذه الخيارات والتوجهات الفكريّة ذاتها التي قادت الشهيد فرحات حشاد إلى وجهة (السيزل) أي النقابات الحرّة كخيار للسند يكسبه مشروعيّة التحرك في الفضاء العالمي ويسنده ضد مستعمر غاصب متفوّق عدّة وعتادا وعددا. ومن خلال هذا الاختيار الذي باركه بورقيبة وسعى إليه بشكل مباشر وموازي ليضمن للحركة التحررية التي يقودها تفوقا على الميدان ضد خصومه التونسيين من جهة ومن جهة ثانية يكون وجهة الحوار ومقصد قيادات المستعمر للتفاوض والناطق الرسميّ والوحيد للشعب التونسي المستعمر والمغتصب الحقوق والرزق.

وكان حتى اللحظة حراك النقابة (الممثلة في الاتحاد العام التونسي للشغل بقيادة فرحات حشاد) يجمع في نضالاته بين المطلبية النقابية لصالح منظوريه من الشغيلة التونسيين وبين النضال ضدّ المستعمر. وكلها تصبّ في عنصر ووعاء واحد وهو حماية الشعب الكادح من شبح الفقر والجوع والخصاصة التي تسمح بالكثير من التحلل والتفسخ والإنبتات الذي يؤثر اجتماعيا على كافة مناحي الحياة وأهمها التهميش ومن ثمة إقصائه عن الحياة العامة بتعلّة الجهل..

بعد الاستقلال البورقيبي من الطبيعي أن يحدث تحوّل في العمل النقابي إذ أن الطرف المقابل تحوّل من مستعمر إلى حكم تونسي وأن واقع الشغالين يحتاج لتسويات تتطور بتطور المراحل بين تحسنها وأزماتها لذلك برزت قيادات نقابية من جيل المتعلمين المحرزين على شهادات علمية وكفاءات فكرية وخبرات ميدانية دفعت بالعمل النقابي الى طور جديد ومفاهيم حديثة للعمل النقابي المساهم والفاعل والذي لا يكتفي بالمطالبة بل يسهم أيضا وبقدرة فائقة في تطوير مكاسب الوطن الاقتصادية حتى يتمكن من رفع مستوى عيش الشغيلة بمطالب منطقية تساير الواقع والعصر ومتطلبات حماية القدرة الشرائيّة لاستبعاد شبح الفقر والتفقير ومنه التهميش والإقصاء حتى يتمكن الحاكم المطلق من فرض طقوسه ورغبات وشهوات وممارسات عبيد بلاطه من استغلال قربهم من السلطة واستفرادهم بالحاكم ليزينوا له خيارات تضمن لهم تكديس الثروة الوطنية في حساباتهم ومزارع سياسات الموز التي يديرونها بجهل وجهالة ويستبعدون ويقصون الشعب صاحب إنتاج الثروة وسيد الثروة الذي يجتهد ليبلغ أقصاها حتى يتمكن من تطوير حياته ومهاراته ومعارفه ويؤسس للقادم جيلا مكتسب للمعرفة والعلوم من خلال الضرائب التي تنهب منه لتأسيس إمبراطوريات الحاشية والأسر المالكة المستندة على حكم الجهات المنحدرة منها ومن تواطأ معها تزلفا وتمسحا على الأعتاب لينال نصيبا من دم ورغيف الفقراء الكادحين بغير وجه حقّ.

ومن هذه المنطلقات جابه العمل النقابي معضلات عصره (ولو بمراوحة بين شدّ وجذب حسب متطلبات المرحلة الشيء الذي أفلح الحاكم في دسّ سمّ جملة نقاط الاستفهام المضادة حتى يحفر الهوة بين القيادات والقواعد كشكل من أشكال الصراع تارة. وأحيانا أخرى يكون الصدام بكافة وسائله وكامل أسلحته هو الفيصل الذي يحسم بمنطق الأقوى صراع الحراك الذي ظاهره مطلبي بينما باطنه خيارات فكرية اقتصادية اجتماعية ثقافية مؤسسة هدفها الرئيسي حماية الشغيلة من التفقير والتهميش والإقصاء والتجهيل).

ولئن كان عهد بورقيبة يتسم ببعض المرونة والتجريب الذي أتاح (المثال الذي نتخذه في مقالنا هذا علامة فارقة في النضال النقابي التونسي المتحوّل من المطلبي البحت إلى المساهم المخطط والراسم لسياسة اقتصادية تضمن الأهداف الوطنية للشعب الكادح والرافعة لرايات تحدي التفقير والتجهيل والتهميش والإقصاء بل تسطر قانون المشاركة والتحرك الفاعل الوطني الباني والرافع لتحدي التقدم والتطور والحداثة وصراع القوى العمالية ضد تغول واستفراد السراق والنهابة برزق وقوت ومصير شعب يروم الصعود والتقدم نحو أفق أرحب كوني إنساني كذا كان الهدف الأسمى) للمناضل النقابي الشاب المتحمس 'أحمد بن صالح' صاحب المشروع والمخطط الإقتصا – اجتماعي والذي يتحمّل وزر بلغ الخمس حقائب وزاريّة لو استنصرنا ترابطها سنجد أنها مترابطة التخطيط والنتائج والذي أقنع بها بورقيبة الطامح كعادته لابتلاع الخصوم صورة وأفكارا وتاريخا ليكون هو صاحب الفكرة والنظرة والمخطط وصاحب الفضل على شعب مستغبى نتيجة جهل متفاقم ومؤسس على قاعدة الولاء المطلق. لذلك سهل على الخصوم من حاشية الحاكم المريض ليس جسديا فقط بل وروحيا بعد تمكن الفكري من شخصيته وشخصه. إذ أصبح أكثر قناعة بأن تونس كلها بمن فيها وما عليها ملك لبنانه بأمرها كن تكون.

وبذلك لم يتعب ولا حتى يتكدر مرتزقة البلاط من تركة الباي إلى تركة الحزب البورقيبي ومن خلفهم جيش الجهة وتبّعهم في الإطاحة بتجربة وطنية كانت تكون علامة فارقة مضيئة في تاريخ تونس على ما هي عليه من نقائص وما يمكن أن نجادلها فيه اليوم من هنات وتنازلات.

ولم نتخذ مثالنا هذا اعتباطا ولكن للتدليل على مدى مساهمات النقابيين في تأسيس وجهة وخيارا ونهجا مغاير يحمي الشعب الكادح بالفكر والساعد من التفقير والتجهيل والتهميش والإقصاء.

لكن في ظلّ وجود القاعدة السياسية 'العصي والجزرة' وفي ظلّ امتلاك السلطة الحاكمة ليس لسلطة القرار فقط بل الأدهى هو سلطة إنفاذه وتنفيذه عبر جيشين (مرتزقة يتمعشون من فتات موائد أسيادهم من حاشية الملك يؤثثون الإشاعة والترهيب والرقابة اللصيقة والتشويه والوشاية) والتي يتمّ تنفيذ تفاصيلها جيش من الذي أسس لهم بورقيبة ومن خلفه حتى يوم الناس الأمن ومنه ما كان يسمى (أمن الدولة ولا يزال كذلك باطنه رغم الاختلاف الظاهر شكلا).

الاتحاد العام التونسي للشغل:

دراسة في تصورات المنظمة النقابية للسياسة الاقتصادية في تونس 1951 – 2001

عبد المجيد بلهادي
المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر ، جامعة منوبة

تحيل دراسة المسألة النقابية في تونس، وخاصة ما تعلق بنشاط الاتحاد العام لتونسي للشغل، بالضرورة إلى البحث في مسائل الاهتمام التي تركز عليها هذه المنظمة، ولئن كانت المسألة المطلبية (الأجور، القوانين الأساسية، الأسعار..) هي من المسائل الثابتة في النضال النقابي، فإن هذه المنظمة قد وسعت من دائرة اهتمامها لتشمل مختلف قضايا البلاد (السياسة، المجتمع، الاقتصاد)، ولا أدل على ذلك من أن هذه المنظمة، أنجزت سنوات 1951، 1956، 1984، 2001، مجموعة من البرامج والتقارير الاقتصادية والاجتماعية، وهذه التقارير تجاوزت ما هو مطلبي إلى مستوى رسم سياسات اقتصادية كان لها تأثير واضح على الاتجاه العام للبلاد خلال حقبات مختلفة. أما الظروف التي صدرت فيها هذه التقارير فقد كانت مؤثرة بشكل كبير في المضمون، ومستوى القبول من عدمه، سواء لدى النخبة السياسية، أو الأطراف الاقتصادية، أو الجماهير النقابية والشعبية. وبصفة عامة يمكن القول أنها كانت تتسم في كل مرة بوجود مرحلة فاصلة في تاريخ البلاد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فالبرنامج الاقتصادي والاجتماعي لسنة 1956، يأتي أشهر بعد حصول البلاد على استقلالها، وفي فترة كان فيها الاتحاد مهيمنا بدرجة كبرى على الحياة العامة (يذكر هنا دوره في مؤتمر الحزب بصفاقس سنة 1956، وكيف أنه رجح كفة الحبيب بورقيبة).

أما تقرير 1984، فيتنزل بدوره في ظرف اقتصادي واجتماعي، اتسم ببداية تأزم الخيار الاقتصادي الليبرالي في تونس، وما انجر عنه من أزمة اجتماعية (أحداث الخبز في جانفي 1984)، وكذلك إثر الإجراءات التي اتخذتها حكومة محمد مزالي وصولا إلى مرحلة الإصلاح الهيكلي، ويأتي صدور تقرير 2001، إثر التغيرات العميقة في السياسة الاقتصادية للدولة، التي انخرطت كما يقول التقرير في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكذلك في سياق العولمة، وما لذلك من تأثيرات عميقة على الاقتصاد والمجتمع في تونس. وقبل الخوض في هذا الموضوع، لابد من الإشارة إلى أنه وقعت دراسة هذه المسألة من قبل بعض المؤرخين وغيرهم، وخاصة البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد الذي عرض سنة 1956، إذ وقع التعريف به وبالظروف التي حفت بانجازه، ويمكن على سبيل الذكر لا الحصر الإشارة إلى البعض من هذه الدراسات: فمن المؤرخين مثلا نذكر، دراسة الحبيب بلعيد[1]، وعبد السلام بن حميدة[2]، وعدنان المنصر[3]، وخليفة شاطر[4]، ومن السياسيين منصور معلى[5]. ومن النقابيين محمد علي المؤدب[6]، وبوبكر عزيز اللطيف[7]، وغيرهم كثير، غير أن أغلبها توقفت عند حدود سنة 1956، ولذلك فميزة هذا العمل هو أنه يحاول البحث في كل التقارير الاقتصادية التي صاغها الاتحاد بين 1951 و 2001. وهو ما يمثل الإشكالية الرئيسية، وفي إطارها تطرح عدة تساؤلات ومن بينها التساؤلين التاليين: ماهو التوجه العام الذي تدفع باتجاهه المنظمة النقابية في الجانب الاقتصادي منذ 1956؟، وما هي علاقة برامج الإتحاد بالسياسة الاقتصادية للدولة؟

دوافع انجاز برامج اقتصادية

عبر النقابيون منذ تأسيس الاتحاد سنة 1946، عن اهتمامهم بالمسألة الاقتصادية، خاصة وأنها على علاقة مباشرة بالمسألة الاجتماعية التي يخوض فيها، والتي كانت تمس بشكل أو بآخر الأطراف التي يتولى الدفاع عنها، أي العمال، وهي أيضا في علاقة مع المسألة الوطنية، وبصفة عامة كانت هناك صعوبة في الفصل بين المسائل الثلاثة في النضال النقابي، وقد فرض الاتحاد وجوده على السلطة الاستعمارية، واستطاع أن يكون مكونا أساسيا في اللجان الحكومية التي تناقش المسائل الاجتماعية والاقتصادية مثل "لجنة الأجور والأسعار"، حيث عمل على التصدي لبعض البرامج الحكومية، وفرض وجهة نظره في بعض المسائل مثل ربط الأسعار بالأجور سنة 19478، ومنذ 1951، تطور الاهتمام بالجانب الاقتصادي من قبل الاتحاد العام التونسي للشغل، إذ قدم وثيقة عنوانها "مسائل اجتماعية" (Problèmes Sociaux) 9، وقد جاء في مقدمتها إشارة إلى الدوافع التي جعلت الاتحاد يقدم على الخوض في المسألة الاقتصادية والاجتماعية، وهي إنارة الرأي العام العالمي بما تواجهه الشعوب المستعمرة: " يهدف الاتحاد العام التونسي للشغل بتقديمه لهذه الوثيقة، بأن يضع أمام الرأي العام العالمي المشاكل الاجتماعية الحقيقية التي تواجهها الشعوب التي لا تملك حق إدارة مصيرها مثل الشعب التونسي"10، والاتحاد يريد من خلال هذه الوثيقة، أيضا أن يكون منظمة بناءة من خلال المساهمة في تشخيص المشاكل والصعوبات التي تواجه البلاد التونسية، وكذلك من خلال تقديم حلول لها11.

وإثر حصول البلاد التونسية على الاستقلال، لم تنقطع مساهمة الاتحاد، في هذه المسألة، فقد تولى النقابيون رئاسة اللجنة الاقتصادية خلال مؤتمر الحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد بصفاقس في نوفمبر 1955، وقدم الاتحاد خلال مؤتمره السادس المنعقد بين 20 و 23 سبتمبر 1956، برنامجا اقتصاديا واجتماعيا، ذكر في مقدمته الأسباب التي دفعت المنظمة إلى الخوض في المسالة الاقتصادية إثر الاستقلال، وهي أن الحكومة التونسية الجديدة لم تظهر أي استعداد للقطع مع السياسة الاقتصادية التي كانت متبعة في الفترة الاستعمارية، وهي سياسة موجهة لخدمة الرأسماليين بدرجة أولى، وهو ما فرض عليه التدخل خاصة وأن الاستقلال كان ثمرة نضال جهود مختلف أطياف الشعب التونسي ومنظماته وفي مقدمتها الاتحاد العام التونسي للشغل، وبالتالي فمن واجبه التنبيه على السياسيين، وتوجيههم نحو الوجهة التي يراها مناسبة للبلاد والشعب، باعتباره ممثلا لكل الطبقات الشعبية [12].

وانطلاقا من الوعي بهذا الوضع يرى الاتحاد أن من واجبه وضع برنامج اقتصادي يكون كفيلا بتحقيق الازدهار:"... لذلك عمدنا إلى القيام بهذا العمل بأنفسنا ونحن عازمون على المثابرة عليه بكل حزم، على أنه ليس همنا أن نقدم في هذا التقرير الجزئيات مفصلة مضبوطة بالأرقام أي ما يجب أن يقدمه المشروع الجاهز التام. ولكنه هنا نقدم خطوطا عامة مستوحاة من الواقع من تجربة إطارات منظمتنا بعيدا عن النظريات المجردة كل البعد"[13]

وخلال السبعينات ظهرت الحاجة من جديد إلى أن يتدخل الاتحاد لمواجهة بوادر أزمة اقتصادية واجتماعية، وخاصة مسألة ارتفاع الأسعار خلال صيف سنة 1977، إذ برز نوع من الاختلاف بين المؤشرات التي تطرحها الحكومة وبين ما يقدمه النقابيون[14]، وقد دفع نسق الأحداث وتطورها بالاتحاد إلى رفض البيانات التي تقدمها الحكومة، وفرض عليه التفاعل مع الوضع من خلال تقديم بديل خاص به: " شعر الاتحاد بضرورة الاعتماد على نفسه في ضبط سياساته ومواقفه، وأنه لا يكفي أن يعتمد على الكتابات والإحصائيات الرسمية، نظرا لاختلاف وجهات نظر الطرفين في تأويل وتفسير بعض المعطيات المرقمة، وليس أدل على ذلك مما صرح به وزير الاقتصاد من كون نسبة ارتفاع الأسعار في الأشهر الأخيرة لم تتجاوز 9،2 بالمائة، وهو رقم لا يصور واقع الأسعار على حقيقته"[15].

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن إحداث هيكل نقابي مكلف بالدراسات، كان استجابة لحاجة الاتحاد إلى أن يكون ملما بالتطورات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية في تونس، وبما يمكنه من التفاوض مع الحكومة على قواعد ثابتة. فتأسيس قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية يأتي إذا " لضبط حاجيات الاتحاد بمختلف تشكيلاته النقابية بصورة دائمة ومستمرة وترتيبها حسب أهميتها ومستلزمات الحياة النقابية والاجتماعية بالبلاد"[16].

وبالنسبة للتقرير الاقتصادي والاجتماعي، الذي صدر سنة 1984، فالدوافع التي تقف وراءه لا يبدو أنها مختلفة كثيرا عما وقع ذكره سابقا، فإنجازه يعود إلى أن الاتحاد كان يريد أن تكون له مصادره الخاصة، وأن يقدم بنفسه دراسات تمكنه من فقهم الواقع التونسي بشكل دقيق، والاستجابة لمطالب الجماهير العريضة في الرفاه والتقدم، من خلال طرح أفكار وتصورات وسياسات تختلف مع ما تقدمه المصادر الحكومية "[17]. وإنجاز هذا التقرير، يتنزل أيضا في إطار تكريس مجموعة من المبادئ التي ينادي بها النقابيون وهي الاستقلالية والديمقراطية، ففي الجانب الأول أي مسألة استقلالية الاتحاد، يرى النقابيون أنه يمكن الوصول إلى هذه الغاية من خلال انجاز مثل هذا النوع من الدراسات الاقتصادية التي تحررهم من سيطرة الأرقام الرسمية"[18].

وانطلاقا من توطئة التقرير الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2001، يمكن أن نقرأ الدوافع التالية، التي جعلت النقابيين يبادرون بصياغة هذا التقرير، ومن أهمها محاولة فهم التغيرات التي تتم على الصعيد العالمي والمحلي في المسألة الاقتصادية، وخاصة بانخراط تونس في سياق العولمة، وما لذلك من تأثيرات مختلفة، وبالتالي القيام بـ : " قراءة علمية للنهج الليبرالي الاقتصادي العالمي الذي انخرطت فيه تونس عبر اتفاق الشراكة بوابة الاندماج في التمشي الدولي، قراءة تنطلق من ثوابت المنظمة ومن قانونها الأساسي الذي ينص على النضال من أجل: ارساء اقتصاد وطني اشتراكي مستقل متحرر من كل تبعية وتحقيق توزيع عادل للثروات الوطنية والدفاع عن الحريات العامة والفردية في البلاد.."[19]

الاتجاه الاشتراكي في برامج المنظمة النقابية

صاغ الاتحاد العام التونسي للشغل بين 1951 و2001، مجموعة من البرامج و التقارير الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الإطار يمكن التأكيد على النقاط التالية:

- الاستمرارية على مستوى الهدف وهو "بناء اقتصاد وطني اشتراكي مستقل متحرر من كل تبعية وتحقيق توزيع عادل للثروات"، إذ ركزت كل البرامج والتقارير على أن الهدف الأسمى للاتحاد هو الوصول إلى تحقيق هذه الغاية، لكن الوسائل لبلوغ ذلك اختلفت باختلاف المرحلة والظرف، وتغيرت بين العمل على إرساء الاشتراكية خلال الستينات إلى محاولة الحد من تأثيرات الليبرالية من خلال تقريري 1984 و 2001.
- وقعت المحافظة على الاتجاه الأساسي للمنظمة رغم اختلاف الزعماء النقابيين وتأرجحهم بين الاقتناع بالاشتراكية أو بالاشتراكية الدستورية، وبين قناعة بالنمط الليبرالي
- استقلالية المنظمة النقابية على المستوى الفكري: استلهم النقابيون أفكارهم من منابع مختلفة، الكنفدرالية العامة للشغل، السيزل، اليسار التونسي..

وللتأكيد على مجمل هذه المسائل، وخاصة الاستمرارية على مستوى انجاز البرامج والتقارير يمكن العودة إلى ما ورد في تقرير سنة 2001، الذي أشار إلى ما قام به النقابيون منذ سنة 1956، وأن ما يقدمونه ما هو إلا استكمال لذلك الجهد مع مراعاة التحولات التاريخية والاقتصادية للبلاد وللمنظمة النقابية:" ... وحري بنا الإشارة إلى أن الاتحاد العام التونسي للشغل تقاليد في بلورة التقارير والتصورات حيث كانت التجربة الأولى مع برنامج 1956 بحكم اقتناع النقابيين آنذاك بضرورة تقديم مقترحاتهم حول ركائز بناء الدولة، وأما الثانية فكانت ضمن التقرير الاقتصادي والاجتماعي سنة 1984 نتيجة الإقدام يومئذ على برنامج الإصلاح الهيكلي، غير أن ما يميز التقرير الحالي هو ما شهده من نقاش معمق أسهمت فيه الإطارات النقابية ضمن ندوات إقليمية ضمت كافة أعضاء الهيئات الإدارية الجهوية تلتها اجتماعات استثنائية للهيئات الجهوية فضلا عن ندوة وطنية للدراسات والتشريع والندوة التي ضمت كافة أعضاء الجامعات والنقابات العامة"[20].

قدم منخرطوا الإتحاد منذ 1951 إلى إتحاد الصناعية وصغار التجار والإتحاد العام للفلاحة التونسية مخططا عاما اقتصاديا و اجتماعيا يأخذ بعين الاعتبار كل المصالح بما في ذلك مصلحة كافة الطبقات الشعبية ومن الأرجح أيضا أنهم اقترحوا ذلك على الحزب الدستوري الجديد و لم يحظ هذا المقترح في الإبان

أما في ما يتعلق بالتوجه الاشتراكي الذي دعا إليه الاتحاد منذ سنة 1956، فيمكن القول، أن القانون الأساسي للمنظمة النقابية، لازال يؤكد على التوجه الاشتراكي، ففي الفصل الثاني يعمل الاتحاد من أجل:"

أ– إنشاء اقتصاد وطني اشتراكي مستقل متحرر من كل تبعية. وتحقيق توزيع عادل للثروات الوطنية بما يضمن طموحات جميع الشغالين والفئات الشعبية

ب – الدفاع عن الحريات العامة والفردية وترسيخ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان"[21].

وحافظت تقارير سنوات 1984، و2001، على نفس التوجه، فالاتحاد يهدف إلى: "إرساء اقتصاد وطني اشتراكي مستقل متحرر من كل تبعية وتحقيق توزيع عادل للثروات الوطنية والدفاع عن الحريات العامة والفردية في البلاد"[22].

إن البحث في مسألة التوجه الاشتراكي، تدعو بالضرورة إلى التساؤل عن الأطراف أو الطرف الذي بلور هذه الأفكار، فبرنامج 1956 وقف وراءه أحمد بن صالح الذي تصفه الدراسات بالاشتراكي، على العكس من الأمينين العامين الذين توليا

---

1 Belaïd (H), *La Crise de l'autonomie syndicale au Maghreb (1956 - 1965), de l'alliance avec les partis nationaux au contrôle par les Etats indépendantes*. Thèse pour Doctorat III eme cycle. Université de Paris I, Année Universitaire 1981 – 1982, p 105 - 115

2 ابن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس 1924 - 1956، ترجمة جماعية، دار محمد علي الحامي، تونس، 1984

3 ن1924 –
1978، المغاربية للطباعة وإشهار الكتاب، تونس، 2010

4 *Chater (K), Tahar ben Ammar, 1889 – 1985,Tunis, Editions Nirvana, 2010*

5 *Moalla (M), L'Etat tunisien et l'indépendance, Cérès Production, Tunis, 1992*

6 المؤدب (محمد علي)، الزعيم النقابي أحمد التليلي، كفاح ومواقف، تونس، دراسات نقابية، 1977

7 *Azaeiz (B – L), Tels Syndicalistes, Tels syndicats.1ère partie 1900 – 1970, Editions. IMP. Tunis – Carthage, 1980,*

8 بلهادي (عبد المجيد)، فرحات حشاد نضال ومواقف نضالية 1945 – 1952، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2013، ص

9 *Union Générale Tunisienne du Travail, Problèmes Sociaux en Tunisie, Edition de La Commission des Etudes et de Propagande de L'UGTT, 1951.*

10 *Ibid, «… L'U.G.T.T, en publiant l'étude contenue dans cet ouvrage, a voulu poser devant l'opinion internationale les problèmes sociaux réels auxquels ont à faire face les peuples qui comme le nôtre, ne détiennent pas le pouvoir de diriger eux-mêmes leur propres affaires », p 2*

11 *Ibid.*

12 الاتحاد العام التونسي للشغل، المؤتمر القومي السادس، 20 – 23 سبتمبر 1956، مشروع البرنامج الاقتصادي، مطبعة التليلي، تونس 1956، المقدمة، ص 6

13 نفس المصدر

14 خليفة عبيد، عضو المكتب التنفيذي للاتحاد، في مداولات مجلس الأمة حول المخطط الخماسي، ورد في صحيفة الشعب، 29 جويلية 1977، ذكره عدنان المنصر، الدر ومعدنه الخلافات بين الحزب الدستوري والحركة النقابية في تونس 1924 – 1978، المغاربية للطباعة وإشهار الكتاب، تونس، 2010، ص 152

15 الطيب البكوش، اجتماع مجلس الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التابع للاتحاد، الشعب، 22 جويلية 1977

16 نفس المصدر

17 الاتحاد العام التونسي للشغل، المؤتمر السادس عشر، التقرير الاقتصادي والاجتماعي، 15 – 20 ديسمبر 1984، المكتب الوطني للدراسات، مطبعة الاتحاد، ص 3

18 نفس المصدر، ص 4 - 5

19 الاتحاد العام التونسي للشغل، المجلس الوطني، المؤتمر الاستثنائي، التقرير الاقتصادي والاجتماعي، أميلكار: 20 – 21 – 22 ديسمبر 2001، جربة: 7 – 8 – 9 فيفري 2002، طبعة ثانية أنجزها قسم التكوين النقابي والتثقيف العمالي، جانفي 2003، ص7

20 الاتحاد العام التونسي للشغل، المجلس الوطني، المؤتمر الاستثنائي، المصدر السابق، ص 10

21 الاتحاد العام التونسي للشغل، النظام الداخلي، المصادق عليه من طرف الهيئة الإدارية، أميلكار، 22 – 23 نوفمبر 2007، ص 1

22 الاتحاد العام التونسي للشغل، المجلس الوطني، المؤتمر الاستثنائي..2001، المصدر السابق، ص 7

من بعده:" كان رحيل ابن صالح يفتح دائما باب العودة لغريمه الحبيب عاشور في قيادة الاتحاد، أو لفترة انتقالية يؤمنها أحمد التليلي، وكلاهما كان معارضا لأطروحات أحمد بن صالح الاشتراكية ورافضا لوجوده في قيادة الاتحاد أو في موقع متقدم من قيادة الدولة"[23].

وتتحدث بعض الدراسات عن الأجواء العامة التي صدر فيها تقرير سنة 1956، ومدى تأثير أحمد بن صالح في توجيه الخط العام للاتحاد آنذاك: "التقرير الأدبي المقدم للمؤتمر السادس للاتحاد العام سنة 1956 والمحرر أغلبه بقلم أحمد بن صالح وفكره قد شحن في عديد أبوابه بنظريات مستوردة وأفكار ثورية جامحة... ولعل القارئ المتأمل في بعض النصوص يدرك خفايا البرنامج المذهبي الذي يريد أحمد بن صالح تسريبه إلى السياسة العامة للاتحاد"[24]، وتضيف هذه الدراسات أيضا، أن أحمد بن صالح كان يدفع إلى تبني الاتجاه الاشتراكي المتطرف، وخاصة انطلاقا من سنة 1956:" ولكن بعد سنتين من تحمله الكتابة العامة أخذته العزة بالزعامة إلى تحريك المنظمة الشغيلة نحو غاياته الفكرية والمذهبية المستمدة من المذهب الماركسي والاشتراكية المتطرفة"[25]. ورغم أنه يمكن القول أن أحمد بن صالح كان هو المشرف على صياغة تقرير سنة 1956، فإن الدراسات أشارت إلى مساهمة أطرافا أخرى مثل أستاذ الاقتصاد الفرنسي جيرار ديستان دي برنيس[26].

وتأثر النقابيين كذلك بالأفكار التي كانت سائدة في الأوساط النقابية الأوروبية، وخاصة أحمد بن صالح الذي قضى ثلاث سنوات في بروكسيل، ينشط في إطار منظمة السيزل:" وبالفعل فبالرجوع إلى نشريات الجامعة العالمية للنقابات الحرة (السيزل) التي انضم إليها الاتحاد سنة 1951 والتي عمل في صلبها أحمد بن صالح في بروكسيل مدة ثلاث سنوات متتالية (1951 – 1954) يمكننا أن نجد عدة أفكار وردت في برنامج 1956 وكان الاتحاد قد اعتنقها قبل هذا التاريخ..."[27]

ويضيف الدارسون في هذا الإطار، أن الاتحاد والنقابيين عامة تأثروا بطروحات الكنفدرالية العامة للشغل وكذلك بطروحات السيزل في آن واحد: " ومما زاد في جعل الاتحاد يتأثر بسرعة بدعاية السيزل هو أن هذه الأخيرة كانت تستعمل نفس المفاهيم الأساسية التي ورثها النقابيون التونسيون عن الكنفدرالية العامة للشغل مثل التخطيط والتأميم والتعاضد والإصلاح الزراعي ولو بمحتوى مغاير. وكانت هذه المفاهيم الرئيسية التي أشرنا إليها منذ حين مستعملة في نفس الوقت في النقابات التي تعتبر نفسها ثورية (انخرطت في الجامعة النقابية العالمية) وفي النقابات الأكثر إصلاحية التي تكون العمود الفقري للسيزل وذلك نظرا للتفاعل المباشر وغير المباشر بين مختلف النقابات الأوروبية"[28]

أية اشتراكية؟ إن التساؤل الذي يطرح، إثر تقديم الاتجاه الاقتصادي والاجتماعي الذي رغب الاتحاد في بلورته في تونس منذ 1956 على الأقل، هو حول مضمون الاشتراكية الذي ينادي به الاتحاد منذ تلك الفترة وإلى غاية الآن؟

إن الحديث عن الاشتراكية كمفهوم ونظرية ونظام اقتصادي واجتماعي تبناه النقابيون التونسيون منذ سنة 1956، يدفع بالضرورة إلى العودة للبحث في هذا المفهوم الدقيق وتعريفه، ففي بعض المراجع المتخصصة ورد أن:" الاشتراكية والشيوعية درجتان في تطور أسلوب واحد في الإنتاج، وتتميزان عن بعضهما بدرجة النضج. إن الأساس الاقتصادي للاشتراكية والشيوعية هو الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، والإنتاج الآلي الضخم الذي يتم حسب خطة اقتصادية عامة موحدة، ولا يعرف المزاحمة والفوضى والأزمات الاقتصادية. أما العلاقات الإنتاجية فهي متلائمة مع طابع القوى المنتجة، وتفسح المجال أمام تطورها الكامل... أما هدف الإنتاج فهو الإنسان ومتطلباته.."[29]، وهذه الاشتراكية تنفي بالضرورة وجود الطبقات، والفوارق الاجتماعية[30]

وإذا وقعت العودة إلى برنامج 1956، يمكن القول أن ما تضمنه قريب من المفهوم الذي تقدم ذكره، فالاشتراكية تعني أن تتولى الدولة تسيير المشاريع الاقتصادية والإشراف عليها:" ذلك أن المشروع يقتضي أن يكون الاقتصاد منظما من طرف سلطة واحدة تكون بمثابة المحرك وكل قرار يتخذ في الميدان إنما هو جزء من كل ولا يكون لأي تحوير معنى إلا في نطاق الكل وبالنسبة إلى مكانه من هذا الكل. ومن جهة أخرى فإنه لا سبيل إلى معرفة جميع التحويرات اللازمة إلا بواسطة مشروع عام يشمل جميع مناطق الاقتصاد"[31].

وهذه السياسة التي تقودها الدولة تتنزل بصفة عامة في إطار المضمون الاشتراكي الذي هدفه الإنسان، ذلك أن المشروع أو البرنامج الذي وضعه الاتحاد إنما هو " عمل بشري يهدف إلى نفث الروح الإنسانية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية...وهو عمل يهدف إلى تعزيز جانب الإنسانية بحمايتها من الجهل والفقر والجوع وكل ما لا يتماشى والكرامة البشرية"[32]. وانتقد هذا البرنامج الاستغلال الذي هيمن على السياسة الاقتصادية خلال الفترة الاستعمارية نتيجة جشع الرأسمالية[33].

لكن انطلاقا من الستينات، فإن هذه القناعات بدأت تشهد تغيرا، وتطوروا نحو اتجاهات أبعد عن المعاني الأساسية للاشتراكية، فتجربة التعاضد التي طبقها الأمين العام السابق للاتحاد، كانت مزيجا بين رأسمالية الدولة والاشتراكية، وأعطت مجالا لتطور ثلاث قطاعات، التعاضدي، العام، والخاص، والاشتراكية الدستورية، كما أقرها مؤتمر الحزب ببنزرت سنة 1964، وكما عرفها الحبيب بورقيبة، هي أبعد ما تكون عن المفاهيم المستوردة[34]، ويبدو أن مؤتمرات الاتحاد اللاحقة قد تجاوزت بدورها المفهوم الكلاسيكي للاشتراكية وانخرطت في سياسة تدعم التوجهات الحكومية، ففي المؤتمر العاشر الخارق للعادة سنة 1965، بينت اللائحة العامة أن النقابيين:

" – يعلنون تشبثهم بالقرارات الثورية التي انبثقت عن مؤتمر المصير للحزب الاشتراكي الدستوري في انتهاج الاشتراكية الدستورية كمذهب والتخطيط كطريقة للقضاء على جميع مظاهر التخلف وتحقيق الكرامة والرفاهية لجميع المواطنين

- يسجلون بغاية الابتهاج المراحل التي تحققت بواسطة المخطط الثلاثي الذي مهد السبيل بتغيير الأوضاع وإصلاح الهياكل وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية لنجاح المعركة الثانية في معركتنا الاقتصادية

- يعلنون العزم على المساهمة الايجابية في إنجاح جميع المشاريع بالعمل على مضاعفة الإنتاج وتحسينه والمحافظة على مكاسب الشعب.."[35].

وتحول الأمر بالنسبة إلى النقابيين، انطلاقا من السبعينات إلى مساندة شبه مطلقة للسياسة الليبرالية التي انتهجتها حكومة الهادي نويرة: " نقرأ في التقرير الأدبي للمؤتمر الثالث عشر للاتحاد في 1973، التزاما كاملا من جانب القيادة النقابية بمعاضدة الحكومة في سياستها الجديدة التي بدأت في التوجه نحو الخيار الليبرالي بصراحة أكبر من السابق"[36]، وخلال المؤتمر الرابع عشر، لم يتجاوز مضمون اللائحة الاقتصادية والاجتماعية، مجرد الإشارة إلى بعض النقائص ومواطن الخلل في بعض القطاعات الاقتصادية، ودون التشبث بمضمون الاشتراكية"[37]، ذلك ما ينطبق أيضا على تقارير سنوات 1984 و 2001، رغم تأكيدها على أن الاتحاد يسعى إلى إقامة اقتصاد وطني اشتراكي.

انتقد تقرير 1984 سياسة الدولة التي أصبحت تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الأجنبية في الفلاحة، وهو ما نجم عنه عدة انعكاسات سلبية، أثرت بشكل أو باخر على الأوضاع الاجتماعية في الأرياف ودفعت أعدادا هائلة للنزوح، وهو ما ساهم في تأجيج أحداث جانفي 1984

انتقاد ومحاولة تصحيح للسياسة الاستعمارية في الميدان الاقتصادي

لم ينفك الاتحاد العام التونسي للشغل منذ تأسيسه سنة 1946، عن توجيه النقد والانتقاد للسياسة الاستعمارية، سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي، وقد برز ذلك من خلال مجموعة من المقالات الصحفية التي كان يكتبها فرحات حشاد خاصة، كما احتوت وثيقة سنة 1951، بدورها مجموعة من الانتقادات لهذه السياسة، فقد تحدثت مثلا عن مسألة نهب الأراضي التونسية بمختلف أصنافها (الأحباس، أراضي الدولة، الغابات، الأراضي الجماعية (العروشية))[38]، وتطرقت أيضا لمسألة التمييز على مستوى الأجور وإسناد القروض البنكية[39].

وانتقدت السياسة المالية والجبائية للحماية التي تقوم بدورها على تمييز العنصر الفرنسي عن التونسي[40]، واهتمت ببعض القطاعات الذي ظهرت في أواخر الفترة الاستعمارية، ومن أهمها قطاع النفط الذي أصبح محل صراع بين القوى العالمية (فرنسا، انقلترا، الولايات المتحدة)، في حين أن نصيب تونس منه ظل ضعيفا[41].

ولم يكتف النقابيون بمجرد نقد السياسة الاقتصادية للحماية، بل طرحوا خلال سنة 1951، بعض الأفكار التي تمثل في رأيهم حلولا للواقع التونسي وأدوات للخروج من التخلف الاقتصادي، ومن أبرز ما ورد في هذا الإطار، ما عرف "بالمطالب الوطنية":

" – إصدار قانون فلاحي جديد يمكن من توزيع أكثر عدالة للأراضي الفلاحية
- تطوير ظروف العمال الفلاحين التونسيين من خلال منحهم قروضا، وتطوير نظام التعاضد
- تجهيز البلاد بوسائل الري التي تمكن من تطوير مردود الأرض
- تثمين المواد الأولية بما يوفر الشغل الكافي للتونسيين وتطوير المداخيل بالعملة الصعبة
- بعث عدة صناعات معدنية، ميكانيكية، كيميائية"[42]

وفي هذا الإطار طرحت أيضا مسالة تأميم بعض المؤسسات والشركات الاستعمارية الكبرى، التي كانت تحقق أرباحا هامة، لم يستفد منها التونسيون إلا بشكل محدود، وخاصة شركة فسفاط صفاقس – قفصة، وقد ظهرت فكرة التأميم خلال المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد المنعقد بين 15 – 16 و 17 أفريل 1949، إذ طرحت اللائحة العامة هذا المطلب كما يلي:" – تأميم الشركات الكبرى ذات المصلحة العمومية بهدف ضمان توزيع عادل للثروات الوطنية وخدمة للصالح العام وليس لمصلحة الاحتكارات التي تهيمن على إمكانيات البلاد "[43].

وعبر أحمد بن صالح سنة 1956، عن قناعته بضرورة تأميم هذه الشركات، وذلك حتى تكون في خدمة الاقتصاد الوطني:" لقد أتيحت لي الفرصة لأبين موقف الاتحاد العام التونسي للشغل من موضوع التأميمات. بالنسبة إلينا نحن التونسيون أن نؤمم معناه أن نعيد للدولة ما هو لها. بالنسبة إلينا نحن الشغالون، أن نؤمم معناه أن نوجه استغلال الثروات ليس في صالح رأس المال ولكن في صالح المنتجين، أي الشغالين والشعب كافة."[44]

ورغم حصول البلاد على استقلالها، فقد تضمن برنامج الاتحاد خلال سنة 1956، نقدا للسياسة الاقتصادية التي اعتمدتها سلطة الحماية طيلة خمس وسبعين سنة، ذلك أنها كانت موجهة إلى خدمة فئة دون أخرى وهي فئة الرأسماليين، كما أنها عمقت الفوارق بين الجهات، وأضرت بالصناعات المحلية، وبالتالي فمن غير المعقول الاستمرار في اعتماد نفس السياسة إثر الاستقلال[45].

نقد مستمر للسياسة الاقتصادية للدولة الوطنية

لابد من الإشارة إلى أن الاتحاد العام التونسي للشغل، لم ينتظر حصول البلاد على الاستقلال ليطرح أفكاره، ويوجه نقده إلى سياسة الحكومة التونسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة تأخرها في تقديم الدعم للفئات الضعيفة، فقد اصطدم منذ أوت 1955 بحكومة الطاهر بن عمار[46]، ووصل الأمر إلى حد إعلان قطع المفاوضات معها[47].

ورغم أنه لم يمر على استقلال البلاد سوى بضعة أشهر، فإن التقرير الاقتصادي للاتحاد الذي طرح خلال المؤتمر السادس في سبتمبر 1956، جاء مفعما بالنقد للسياسة التي اعتمدتها حكومة الوزير الأول الحبيب بورقيبة، خاصة وأنه لم يبادر باتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة من شأنها أن تنهض بواقع الفئات الضعيفة:" وكان من المنتظر أن تعمد الحكومة التونسية أولا وبالذات إلى إدخال التحويرات الاقتصادية اللازمة لتطبيق سياسة تسديد الحاجيات الشعبية. ...(لكن) على عكس ما كنا ننتظره فإنا نشاهد نوعا من الخشية والحذر العقيم أمام المشاكل الاقتصادية وكأن الحكومة تطلب لنفسها شتى الاعتلالات لتؤجل ساعة التفرغ لهذه المشاكل.."[48].

و ظهر الأمر للنقابيين وكأنه خضوع لأصحاب المصالح المرتبطين سابقا بالنظام الرأسمالي الاستعماري، أو ما يشبه القبول بالنظام الاقتصادي الموروث عن الفترة الاستعمارية، وعدم الرغبة في تغييره:"...كل هذه التصرفات قد تدعو إلى الاعتقاد بأن الحكومة تقبل النظام الاقتصادي الحالي وتقره وترضاه ذلك أن الجهل بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية يؤدي إلى استضعافها وعدم الاكتراث بها وإلى الظن عن حسن نية بأن في الإمكان توجيهها"[49].

ومن خلال تقارير سنوات 1984، و2001، نقرأ أيضا عدة أوجه لنقد السياسات الحكومية في المجال الاقتصادي، فمن خلال تقرير سنة 1984، مثلا وقعت الإشارة إلى مواطن الخلل في القطاع الفلاحي ومن بينها " المشاكل العقارية وعملية تجزئة الملكية وسياسة تحديد أسعار العديد من المنتوجات الفلاحية (حليب، زيت الزيتون، حبوب..) وقلة القروض الممنوحة الفلاحين وعشوائية طرق إسنادها إضافة إلى غياب سياسة واضحة في مجال البحث والإرشاد الفلاحي.."[50]، وبالنسبة للصناعة تركز النقد على الخيار الذي اعتمده الدولة منذ بداية السبعينات، وهو خيار الصناعات الموجهة للتصدير، إذ يحتوى على مجموعة من مواطن الخلل ومن أهمها " الاعتماد على الخارج من الناحية المالية أو من الناحية التكنولوجية أو من ناحية تسويق السلع"[51]، وقد نجم عن ذلك "استفحال هشاشة الاقتصاد التونسي وعرقلة تطوره. فهو المسؤول الرئيسي عن تفكك الصناعات وعن ضعف نسبة الاندماج فيما بينها وعن تفاقم الفوارق بين الجهات.."[52].

ويشير التقرير الاقتصادي لسنة 2001، بدوره إلى مجموعة من مواطن الخلل التي تهيمن على السياسة الاقتصادية للدولة وفي مقدمتها، انخراط تونس في

---

23 المنصر (عدنان)، الدر ومعدنه...، المرجع المذكور، ص 145

24 المؤدب (محمد علي)، الزعيم النقابي أحمد التليلي، نفس المرجع ، ص 281

25 نفس المرجع، ص 283

26 ابن حميدة (عبد السلام)، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس 1924 - 1956، ترجمة جماعية، دار محمد علي الحامي، تونس، 1984، ص 108

27 نفس المرجع، ص 108

28 ابن حميدة (عبد السلام)، الحركة النقابية...، نفس المرجع، ص 111

29 موجز القاموس الاقتصادي، عربه عن الروسية مصطفى الدباس، دمشق، دار الجماهير، 1972، ص 286 – 287

30 نفس المصدر، ص 287

31 الاتحاد العام التونسي للشغل، المؤتمر القومي السادس، 20 – 23 سبتمبر 1956، مشروع البرنامج الاقتصادي...، ص 5

32 نفس المصدر، ص 10

33 المنصر (عدنان)، الدر ومعدنه...، المرجع المذكور، ص 139

34 بلهادي (عبد المجيد)، آراء نخبة من التونسيين في السياسة الاقتصادية للبلاد التونسية، 1956 – 1969، روافد،عدد 17، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، جامعة منوبة، 2012، ص 136

35 العمل، 3 أوت 1965، المؤتمر العاشر الخارق للعادة للاتحاد الشغل

36 المنصر (عدنان)، الدر ومعدنه...، المرجع المذكور، ص 145

37 العمل، 25 مارس 1977، المؤتمر الرابع عشر للاتحاد الشغل، اللائحة الاقتصادية والاجتماعية

38 *Union Générale Tunisienne du Travail, Problèmes Sociaux en Tunisie.., op cit, p 66*

39 *Ibid, p 67*

40 *Ibid, p 69 - 70*

41 *Ibid, p 76*

42 *Ibid, p 68 - 84*

43 *Ibid, p 32*

44 ذكره المنصر (عدنان)، الدر ومعدنه...، المرجع المذكور، ص 138

45 الاتحاد العام التونسي للشغل، المؤتمر القومي السادس، 20 – 23 سبتمبر 1956، مشروع البرنامج الاقتصادي...، ص 4

46 استمر عملها بين أوت 1954 و أفريل 1956

47 *Chater (K), Tahar ben Ammar, op cit, p217 - 222*

48 الاتحاد العام التونسي للشغل، المؤتمر القومي السادس، 20 – 23 سبتمبر 1956، مشروع البرنامج الاقتصادي...، ص 4

49 نفس المصدر، ص 4 - 5

50 الاتحاد العام التونسي للشغل، التقرير الاقتصادي والاجتماعي، 15 – 20 ديسمبر 1984...، المصدر السابق، ص 7

51 نفس المصدر

52 نفس المصدر

منظمة التجارة العالمية وإمضاء اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي[53]، وهو ما يمثل خطرا على المؤسسات الاقتصادية الوطنية، التي أصبحت عرضة لمنافسة شديدة، وكذلك الاعتماد المتزايد على سياسة التصدير والبحث عن الاستثمارات الأجنبية لتوفير مواطن الشغل، أي ما وصفه التقرير بدخول البلاد في منعرج اقتصادي:" ...يحوي في باطنه مخاطر عدة وتأثيرات سوف تمس الشرائح الاجتماعية الأكثر عرضة للتضرر من النزعة الليبرالية"[54].

وبين أيضا كيف أن هذا الخيار الاقتصادي سيؤدي إلى عدة انعكاسات على الوضع العام في البلاد، خاصة أمام عدم القدرة على تعبئة الاستثمارات الخارجية بشكل هام، ومحدودية القدرة على التصدير خاصة في اتجاه الاتحاد الأوروبي نظرا لعدة عوامل ومن بينها ظهور منافسين جدد، ولذلك فمن شأن هذه السياسة الاقتصادية أن تؤدي إلى احتداد واستفحال عدة ظواهر مثل:

" 1 – تسريح عدد كبير ومتزايد من العمال نتيجة عدة عوامل كالخوصصة والتأهيل الصناعي...

2 – تباطؤ قدرة الاقتصاد على إحداث مواطن شغل إضافية...

3 – انتشار أنماط هشة من التشغيل منها بالخصوص التشغيل بعقود محدودة المدة والتشغيل بالمناولة.."[55]. وخلص التقرير في هذا المستوى إلى أن هذا التوجه "سيصبح أكثر خطورة مع تضاؤل قدرة الدولة التعديلية نتيجة تصاعد نفقاتها وتراجع مواردها الذاتية"[56].

لئن قدم الاتحاد منذ تأسيسه عدة مبادرات لتعديل السياسة الاقتصادية الاستعمارية، بما يوفر للتونسيين إمكانيات عيش أفضل، فإن مواقفه ومبادراته لم تنقطع بحصول البلاد على استقلالها، ولعل أولى هذه المبادرات، هي تلك التي تقدم بها خلال مؤتمر الحزب الحر الدستوري التونسي بصفاقس أيام 15 -16- 17- 18 -19 نوفمبر 1955، إذ وقع تشكيل مجموعة من اللجان اختصت كل منها بمناقشة مسألة معينة مثل اللجنة السياسية، اللجنة المالية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الأخيرة ترأسها النقابي، وعضو المكتب التنفيذي للاتحاد مصطفى الفيلالي، وعضوية نقابي آخر وهو البشير بن الآغة[57].

وكان لوجود مصطفى الفيلالي على رأس هذه اللجنة دلالات كبيرة: " قدم منخرطوا الإتحاد منذ 1951 إلى إتحاد الصناعية و صغار التجار و الإتحاد العام للفلاحة التونسية مخططا عاما اقتصاديا و اجتماعيا يأخذ بعين الاعتبار كل المصالح بما في ذلك مصلحة كافة الطبقات الشعبية ومن الأرجح أيضا أنهم اقترحوا ذلك على الحزب الدستوري الجديد و لم يحظ هذا المقترح في الإبان بعناية لأن المعركة الوطنية احتلت الصدارة فجعلت المسائل الاقتصادية و الاجتماعية في المرتبة الثانية ولكن في مؤتمر الحزب الدستوري الجديد المنعقد بصفاقس من 15 إلى 19 نوفمبر 1955 عاد منخرطوا الإتحاد إلى طرح المسألة وتحصلوا على موافقة المؤتمر بتكليف أحدهم وهو السيد مصطفى الفيلالي بإعداد تقرير اقتصادي و اجتماعي وقعت المصادقة عليه بإجماع كبير ..."[58].

وبينت الدراسات أنه كان لهذا التقرير ولوجود النقابيين في صفوف الحزب والدولة، تأثيرات عديدة، انعكست على توجهات النظام في الميدان الاقتصادي بشكل أو بآخر[59]. وإن لم يتحول إلى حزب عمالي أو اشتراكي بأتم معنى الكلمة.

وانطلاقا من سبتمبر 1956، قدم الاتحاد برنامجه الاقتصادي والاجتماعي، وقد اعتبره بمثابة البديل للسياسة القائمة، ودفع باتجاه تطبيقه[60]، ومن أهم ركائز هذا البرنامج أو "المشروع" هي تضافر جهود ثلاث قطاعات:" والمشروع الإقتصادي القومي لا يقضي على المجهود الخاص كما يقولون و لا يرمي إلى توريط البلاد في الشيوعية فالمشروع الاقتصادي القومي تنسيق فروع ثلاثة من الاقتصاد : فرع الدولة ، فرع التعاضد ، و فرع المجهودات الحرة "[61]. أما مضمون المشروع ووسائله، فهو إحداث تعاضديات في مختلف القطاعات الفلاحة، التجارة، الصناعة، سواء للإنتاج أو الترويج أو الاستهلاك. و يجب الانتظار إلى غاية سنة 1962، ليتم الشروع في تطبيقه بإشراف أحمد بن صالح الذي أدار عدة وزارات في الآن نفسه، في إطار ما عرف بتجربة التعاضد (1962 – 1969). ورغم تعثر هذه التجربة، وإيقاف العمل بها في 2 سبتمبر 1969، و تجريد أحمد بن صالح من مهامه، ثم إحالته للقضاء بتهمة الخيانة العظمى، فإن الاتحاد لم يتوقف عن إبداء رأيه في المسائل والسياسات الاقتصادية للبلاد، وتقديم البدائل، فخلال السبعينات، ورغم التوافق بين النظام وقيادة الاتحاد[62]، فإن ذلك لم يمنع النقابيين من إبداء الرأي في بعض المسائل، وخاصة تلك المتعلقة بـ الأجور، الأسعار، الإنتاج، الإنتاجية، وهو ما ظهر مثلا من خلال التقرير الأدبي للمؤتمر الثالث عشر سنة 1973، وفي إطار تعديل السياسة الاقتصادية ذات المنحى الليبرالي التي اعتمدتها حكومة الهادي نويرة منذ 1970، قبل الاتحاد في 19 جانفي 1977، إمضاء "الميثاق الاجتماعي"، الذي ضمن توافق أربعة أطراف اجتماعية، وهي الحكومة والاتحاد، ومنظمة الأعراف واتحاد الفلاحة، على نوع من العقد والاتفاق الذي يربط ارتفاع الأسعار بالترفيع في الأجور:

" إن الحكومة والديوان السياسي والمكاتب التنفيذية للاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والاتحاد القومي للفلاحين المجتمعين في قصر الحكومة برئاسة الوزير الأول والأمين العام للحزب... اتفقوا على التدابير التالية:

1 – يتعاقد الأطراف الاجتماعيون على ميثاق اجتماعي طوال فترة المخطط الخامس ويلتزمون أثناء هذه المدة بصيانة السلم الاجتماعية وبالزيادة في الإنتاج وبتحسين المقدرة الشرائية وظروف العيش والعمل للشغالين الأجراء

2) من أجل صيانة المقدرة الشرائية للشغالين الأجراء تراجع الأجور في كل مرة ترتفع فيها الأسعار بنسبة 5 بالمائة وتستقر في هذا المستوى طيلة ستة أشهر متتالية

4) يتطور الأجر الأدنى المهني المضمون قانونيا بنسبة 33 بالمائة ابتداء من غرة فيفري 1977 فيرتفع الأجر الذي يتقاضاه العامل اليدوي على ساعة العمل الواحدة من 145 مليما حاليا إلى 193 مليما ويبلغ الأجر الشهري 40 دينارا بالنسبة إلى توقيت عمل أسبوعي يساوي 48 ساعة في الأسبوع.."[63].

ورغم أن العمل بمضمون هذا الاتفاق لم يصمد طويلا، إذ اندلعت مواجهة قوية بين الاتحاد والحكومة أدت إلى حوادث 26 جانفي 1978، وما تلاها من إيقافات ومحاكمات للنقابيين، فإن المنظمة النقابية، استأنفت نشاطها في هذا المجال وأصدرت تقرير سنة 1984، الذي احتوى بدوره تقييما لسياسة الحكومة الاقتصادية وطرح في الآن نفسه بعض البدائل، التي شملت أغلب القطاعات. ففي الفلاحة مثلا ورغم أن الدولة منحت عدة حوافز، وأصدرت مجموعة من التشريعات التي تشجع على الاستثمار، ومن بينها مجلة الاستثمارات الفلاحية سنة 1982، فقد استفحل العجز الغذائي، ولذلك فإن الاتحاد يرى أن هذه الحلول غير كافية، وأنه لابد من تغيير التوجهات المعتمدة: " إن الاستقلال الغذائي باعتباره إحدى المكونات الأساسية لسيادتنا الاقتصادية والسياسية يعني في نظرنا:

- أن ننتج محليا وبأنفسنا المواد الغذائية الاستراتيجية التي يحتاجها شعبنا.

- أن ننتج محليا وبأنفسنا جميع التجهيزات (جرارات، آلات حصاد، قطع غيار..) وجميع الأسمدة والمشاتل (المواد الوقائية، البذور والمشاتل، الأسمدة...) التي تحتاجها فلاحتنا.

- التحكم في التكنولوجيا المستعملة وتكييفها باستمرار حسب الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية لمختلف جهات بلادنا.

- أن نحول محليا وبالاعتماد على قوانا الذاتية منتوجاتنا الفلاحية"[64].

وانتقد التقرير سياسة الدولة التي أصبحت تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الأجنبية في الفلاحة، وهو ما نجم عنه عدة انعكاسات سلبية، أثرت بشكل أو بآخر على الأوضاع الاجتماعية في الأرياف ودفعت أعدادا هائلة للنزوح، وهو ما ساهم في تأجيج أحداث جانفي 1984.

وأمام مختلف هذه الأوضاع، فالاتحاد يرى أنه " لا أمل في تعصير الفلاحة والزيادة الكافية في إنتاجنا لتغطية حاجياتنا بدون النهوض السريع والملموس بظروف عيش المنتجين وبدون تطوير الريف"[65]. وبالنسبة للصناعة، تناول تقرير الاتحاد الأسس التي انبنت عليها سياسة الحكومة في هذا القطاع، وهي تشجيع الاستثمارات الخاصة، الأجنبية والمحلية، واختيار نموذج الصناعات الموجهة للتصدير: " من الملاحظ أن ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الصناعية خلال السبعينات كان نتيجة السياسة المتبعة من طرف الحكومة والمشجعة للاستثمارات لما تمنحه من امتيازات وتشجيعات واعفاءات جبائية للرأسمال المحلي (قانون 74/ 74) وللرأسمال الأجنبي (قانون أفريل 1972)"[66].

وقد نجم عن هذا الخيار مجموعة من السلبيات من بينها تدعم الفوارق الجهوية، فدراسة توزيع عدد المشاريع الصناعية المنجزة بين 1974 و 1981، تبرز أن 88 بالمائة منها أنجز في منطقتين فحسب وهما الشمال الشرقي والوسط الشرقي[67]، ولا يبدو بالنسبة للاتحاد أن الحلول المقترحة خلال المخطط السادس (82 / 86) قادرة على تجاوز هذه المشكلة، وبالتالي فلابد من إعادة بلورة النظرة والفكرة التي تقود السياسيين من خلال:" الاقتناع بأن تطور الاقتصاد التونسي يبقى رهين تطور كل الجهات واستغلال كل الطاقات الطبيعية منها والبشرية. فالمسألة هي قبل كل شيء مسألة اقتناع قبل أن تكون مسألة قوانين تشجع على اللامركزية"[68].

ولابد من تغيير الأولويات والاختيارات في هذا القطاع " فمن الضروري التعجيل بإرساء أسس اقتصاد وطني متكامل ومدعم والعمل على بناء صناعة محلية مرتكزة على الثروات البشرية والطبيعية الموجودة بالبلاد التونسية. فعوضا عن توجيه الاستثمارات أساسا إلى الصناعات الكثيرة الربح والمصدرة للخارج فإنه يجب الاعتناء أكثر بالصناعات المنتجة لبضائع تتماشى مع متطلبات أوسع الفئات بالبلاد..كما يجب العمل على رسم سياسة واضحة متعلقة بالاختيارات التكنولوجية وتهدف إلى وضع برنامج للتحكم في وسائل الإنتاج، والحد من الاعتماد على الخارج.."[69]، ونبه التقرير إلى ضرورة الحفاظ على المؤسسات العمومية في القطاع الصناعي، ودعمها بكل الوسائل حتى تواصل مساهمتها في النمو الاقتصادي وفي التطور الاجتماعي[70].

ولم تختلف صياغة تقرير سنة 2001، عن التقرير الذي سبقه من حيث تشخيص النقائص التي ظهرت في السياسة الاقتصادية للحكومة، ومحاولة تصحيحها، وتقديم البدائل خاصة في ظل انخراط البلاد في سياق العولمة، وآثار ذلك على الواقع التونسي، أو ما أطلق عليه تسمية "ضرورة تعديل الاستراتيجية في مجال الأنشطة الدافعة"، ففي قطاع الفلاحة يرى الاتحاد ضرورة إدخال الاصلاحات التالية:

" 1 – الحد من تشتت الملكية للأراضي الفلاحية، وهي الظاهرة التي لا زالت تمثل أهم عائق لتطور الفلاحة التونسية

2- تعميم تقنيات الري المقتصدة في الماء...ويمثل انتشار تقنيات الاقتصاد في الماء الضامن الوحيد لاستمرار نمو الزراعات المروية وامتصاصها لقسط وفير من اليد العاملة الاضافية

3 – العناية بما تبقى من المراعي الطبيعية وذلك قصد الحد من توفير الأعلاف السلعية...

4 – تعميم تحرير الأسعار عند الإنتاج على بقية المواد الفلاحية..

5 – إعادة النظر في قوانين الشغل بالفلاحة قصد جعلها أكثر ضمانا لحقوق الأجراء..

6 – عدم فتح السوق المحلية إطلاقا للمواد الفلاحية الأوروبية، ذلك أن هذا الفتح يمكن أن ينجر عنه تصدع خطير في أسس هذا القطاع.."[71]

وبالنسبة للصناعة، وخاصة الموجهة إلى التصدير مثل النسيج والجلود والأحذية، فتقرير الاتحاد، يشير إلى ضرورة " – ارتقاء قطاع الإكساء التونسي من الملابس البسيطة ذات القيمة الإضافية الضعيفة إلى الملابس المشخصة والرفيعة وذلك لضمان دِيمومة هذا القطاع في مناخ عالمي يتسم باشتداد المنافسة وتباطؤ في استهلاك الثياب المتواضعة

- حث مؤسسات القطاع على الاندماج والتكتل.."[72]، وبالنسبة للقطاع السياحي، فيتحدث التقرير عن ضرورة اتخاذ مجموعة من الاجراءات، ومن بينها العمل على تحسين نسبة الامتلاء، ودفع السياح إلى الانفاق بشكل أكبر، ولبلوغ هذه الغاية وجب الرفع من مستوى التنشيط والخدمات وتحسين الاشهار، وتكثيف التعليم والتكوين لسد حاجيات القطاع من اليد العاملة الكفأة، والعمل على استقرار اليد العاملة"[73]

جاء المؤتمر السادس في سبتمبر 1956، مفعما بالنقد للسياسة التي اعتمدتها حكومة الوزير الأول الحبيب بورقيبة، خاصة وأنه لم يبادر باتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة من شأنها أن تنهض بواقع الفئات الضعيفة

الخاتمة

بذل النقابيون جهودا كبيرة في صياغة برامج وتقارير اقتصادية واجتماعية، الهدف الأسمى منها هو التوجيه نحو "بناء اقتصاد وطني اشتراكي"، وقد اختلف قبول هذه البرامج والتقارير باختلاف الظرف السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وكذلك بالظروف الدولية. فلئن وقع تطبيق برنامج 1956، خلال مرحلة الستينات، وإن ببعض التغيرات، فإنه لم يؤد إلى إرساء الاشتراكية بالمفهوم المتعارف عليه، بل كانت مزيجا بين رأسمالية الدولة، والاشتراكية، والاشتراكية الدستورية. أما بقية البرامج والتقارير فقد أخذت موقفا نقديا من سياسة الحكومات الليبرالية، وانخراطها في سياق العولمة منذ 1995، وقدمت بدائل من شأنها أن تخفف من حدة اجحاف النظام الاقتصادي والاجتماعي على الشرائح الشعبية.

ولئن ساند النقابيون في بعض المراحل السياسات الاقتصادية للدولة (مؤتمر 1965، مؤتمر 1970)، فإن ذلك لم يكن إلا ظرفيا، إذ سرعان ما يعود إليهم "رشدهم" ليأخذوا موقفا نقديا وتصحيحيا للسياسات القائمة. إن النضال النقابي الذي يقوده الاتحاد العام التونسي للشغل لازال يرنو إلى " بناء اقتصاد وطني اشتراكي"، لكن هل من الممكن في ظل الليبرالية المتوحشة والعولمة، الحديث عن هذه الغاية. تبدو المسألة صعبة، ولذلك فالظن أن الجهود تنصب على تقليم أظافر هذه الليبرالية، أكثر من أي أمر آخر، وذلك بالدعوة إلى اتخاذ اجراءات من شأنها الحد من تأثيراتها السلبية على الشرائح الشعبية، خاصة إذا نظرنا إلى انخراط الاتحاد فيما يعرف بالمنتدى الاجتماعي العالمي.

53 الاتحاد العام التونسي للشغل، المجلس الوطني، المؤتمر الاستثنائي، التقرير الاقتصادي والاجتماعي، 2001، المصدر السابق، ص 3

54 نفس المصدر

55 نفس المصدر، ص 5

56 نفس المصدر

57 بلهادي (عبد المجيد)، الوعي بالمسألة الاقتصادية في فكر النخبة التونسية (1860 – 1956)، مركز النشر الجامعي، منوبة، تونس، 2011، ص 633 - 634

58 نفس المرجع

59 *Azaeiz (B – L), Tels Syndicalistes, Tels syndicats.1ère partie 1900 – 1970, Editions. IMP. Tunis – Carthage, 1980, p261*

60 انظر النقد الذي وجه لسياسة الوزير الأول الحبيب بورقيبة وتراخيها في بعض المسائل خلال هذه الفترة، وغياب الرؤية الواضحة

61 الصباح ، 22 سبتمبر 1956

62 المنصر (عدنان)، الدر ومعدنه... المرجع المذكور، ص 146

63 العمل، 20 جانفي 1977، تعاقد الأطراف الاجتماعيين على ميثاق اجتماعي، ص 3

64 الاتحاد العام التونسي للشغل، التقرير الاقتصادي والاجتماعي، 15 – 20 ديسمبر 1984.. المصدر السابق، ص 64

65 نفس المصدر، ص 66

66 نفس المصدر، ص 71

67 نفس المصدر، ص 82

68 نفس المصدر، ص 83

69 نفس المصدر، ص 95 - 96

70 نفس المصدر، ص 101

71 الاتحاد العام التونسي للشغل، المجلس الوطني، المؤتمر الاستثنائي، التقرير الاقتصادي والاجتماعي، 2001، المصدر السابق، ص 35 - 36

72 نفس المصدر، ص 36

73 نفس المصدر، 37

أخبار المجتمع المدني... أخبار المجتمع المدني... أخبار المجتمع المدني...

في حملة 16 يوما لمناهضة العنف ضد النساء:

انشطة مكثفة للكريديف.

بمناسبة الحملة الدولية 16 يوم من النشاط لمناهضة العنف ضد النساء وتحت شعار «مناهضة العنف ضد النساء 16 يوم ... وكل يوم»، نظم مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (كريديف) عديد الانشطة والملتقيات منها ندوة لتقديم التّقرير التّقييمي للحملة التّوعوية ضدّ التّحرش بوسائل النّقل العُمومي وذلك يوم الثلاثاء 28 نوفمبر 2017 .

وتأتي هذه الندوة تتويجا لحملة توعوية ميدانية امتدت لمدة شهر من 25 سبتمبر إلى 25 أكتوبر 2017 في إطار برنامج «دعم المساواة بين النساء والرجال في تونس «مساواة» التابع للاتّحاد الأوروبي وبدعم من صندوق الأمم المتّحدة للسكان وبالشراكة مع شركة نقل تونس. وافادت مديرة المركز أن الحملة ستتواصل في ولايتي سوسة و صفاقس بعدما كانت في ولاية تونس في مرحلتها الأولى.

كما أشارت أن المركز بالشراكة مع أطراف أخرى سوف يقوم بالإعلان على تطبيقة «بلغت» مما سيتيح الفرصة للمرأة التي تتعرض إلى تحرش في وسائل النقل الإعلام من التبليغ .

كما انتظم يوم الأربعاء 29 نوفمبر 2017 بمقر المركز لقاء تقديم نتائج الدراسة الكيفية حول «خدمات الإحاطة والتكفل بالنساء ضحايا العنف بتونس الكبرى « المنجز ضمن البرنامج المشترك لتحسين التعهد بالنساء والفتيات ضحايا العنف و ذلك بالشراكة مع صندوق الامم المتحدة للسكان.

خريطة المدينة العتيقة:

إحياء للتاريخ والتراث الصفاقسي

أطلقت جمعية صفاقس المزيانة وموقع باب الجبلي مشروعا جديدا يعتمد أساسا على إنجاز خريطة تفصيلية للمدينة العتيقة مما يسهّل التجوّل في أرجاءها وتحديد أهم معالمها.

يتمثّل المشروع في خريطة ورقيّة تبيّن مواقع المتاحف والمطاعم والأروقة الثقافية والمعالم الدينية والمقاهي والأسواق والمخابز والخدمات المتواجدة بالمدينة العتيقة، علاوة على جملة من المعلومات الأخرى كمواقع أبواب المدينة والمآوي المحيطة بها. وتتكوّن الخريطة أساسا من واجهتين: واجهة تعرّف بأهم المعالم والخدمات المميّزة للمدينة العتيقة، وخصوصيّات مختلف أنواع الفضاءات فيها، وواجهة ثانية تعرض الخريطة بطريقة بسيطة سهلة الفهم وتقدم لمحة صغيرة عن تاريخ هذه المدينة.

يندرج هذا المشروع في إطار خلق ديناميكية في المدينة العتيقة عن طريق تشجيع متساكني ولاية صفاقس خاصة الشباب منهم على الدّخول إلى مدينتهم والتّعرّف على مخزونها الثّقافيّ والإنسانيّ عن قرب والمساهمة لاحقا في استثماره وحمايته من الاندثار، كما يهدف هذا المشروع إلى تبسيط التّجوّل في طرقات المدينة ومعالمها للزوّار من خارج صفاقس لتشجيع السياحة.

هذا وقد نظمت جمعية صفاقس المزيانة ـ التي تسعى عن طريق نشاطاتها ومشاريعها إلى جعل ولاية صفاقس ولاية يطيب فيها العيش ـ في وقت سابق، جولة استكشافية وسط المدينة العتيقة للتعريف بها وبتاريخها وتعويد العامة على زيارتها بصفة مستمرّة

تجدر الإشارة في الختام إلى هذه الخريطة تباع بمعلوم رمزي في العديد من نقاط البيع على غرارمقهى دار المدينة ومقهى الكامور ومطعم المخزن ومكتبة الشريف. وتمثل المداخيل تمويلا لهذا المشروع الذي لم يتلقى أي دعم من الجهات الرسمية.

JAMAITY
جمعيتي
/http://jamaity.org

نوافذ

النقابات العمالية والممارسة الفعلية للحكم!!

بقلم : ضياء تقتق

انطلقت نقابة سوليدارنوشك / تضامن من مدينة «غدانسك» البولونية في 31 اوت 1980 لتخط لنفسها تجربة لعب فيها اتحاد النقابات البولونية دورا كبيرا في تحسين أوضاع العمال في الثمانينات، وشكلت أول نقابة مستقلة شهدها العالم الشيوعي من ابرز مؤسسيها ليش فاليسا «عامل الالكترونيك» ليعلن عن ميلاد زعيم للنقابة وزعيم للمعارضة السلمية مما مكنه من الحصول على جائزة نوبل للسلام سنة 1983. وتولى ليش فاليسا رئاسة الجمهورية البولندية من سنة 1990 إلى سنة 1995.

بدوره مارس لولا دا سيلفا العمل النقابي في نقابة عمال الحديد واستطاع أن يحتل منصب نائب رئيس نقابة عمال الحديد في عام 1967، بعد ذلك تم انتخاب لولا رئيسًا للنقابة في عام 1978 . سعى لولا داسيلفا جاهدا إلى تولي رئاسة الجمهورية وساهم في إشعاع حزبه ، حزب العمال وتوج كفاحه في شهر أكتوبر 2002ليتولى الرئاسة لدورتين متتاليتين.

اما إيفو موراليس فقد نشا مزارعا وتولى خطة رئيس لنقابات المزارعين ليخوض غمار السياسة ونال ثقة الناخبين سنة 2006 ليصبح رئيس بوليفيا.

يتبين لنا من خلال هذه الأمثلة إمكانية وصول القيادات النقابية العمالية إلى أعلى سدة في الحكم ونيل ثقة الناخب الأمر الذي لم نره في تونس رغم وجود أرضية ملائمة لذلك خاصة خلال فترة الاستقلال وبناء الجمهورية الأولى. وطرح بشكل محتشم اثر ثورة 17 ديسمبر 14 جانفي.

لعل من ابرز العوائق لذلك هو تخفي التيارات السياسية المعارضة والمحظورة من النشاط تحت مظلة الاتحاد العام التونسي للشغل.

حافظت المنظمة على لعب دور سياسي متقدم اثر 14 جانفي من خلال رفض حكومتي الغنوشي وساهمت بشكل فاعل في تامين انتخابات 23 أكتوبر 2011 واثر ذلك قادت الحركات الاحتجاجية التي أطاحت بحكومة الجبالي والعريض لتقود بعد ذلك مسار الحوار الوطني بمختلف أشواطه وتامين انتخابات 2014. ولم تكتف بهذا القدر بل ساهمت في الخروج من الأزمة السياسية العاصفة من خلال صياغة وثيقة قرطاج والحصول على المرتبة الثانية في ترتيب جائزة نوبل للسلام لسنة 2014 والتي حازت عليها بمعية شركائه في الرباعي الراعي للحوار سنة 2015 .

شكلت المنظمة الرقم الصعب في جميع المعادلات السياسية. إلا أن المستشرف للمستقبل وفي ظل المتغيرات الحالية للمشهد السياسي من خلال التعددية الحزبية والتعددية النقابية وبناء المؤسسات الدستورية والديمقراطية وانتهاج سياسة اللارجوع إلى مربع الدكتاتورية ، وأمام تعالي الأصوات بتحجيم دور الاتحاد وحصره في الجانب المطلبي المهني، يصبح من الضروري التفكير في دعم ومساندة ائتلاف حزبي تتقاطع أهدافه مع أهداف المنظمة أو في بعث حزب يشكل واجهة سياسية للاتحاد.

وهنا يطرح السؤال حول دور للاتحاد بعد عقد من الآن؟ وهل يكون الحل في تغيير دفة المواجهة السياسية نحو ترشيح مسؤول نقابي إلى رئاسة الحكومة أو رئاسة الجمهورية علما وانه خلال الحوار الوطني اثر اغتيال الشهيد محمد ابراهمي طرح اسم الأمين العام للمنظمة في خطة رئيس حكومة.

* من المعجم النقابي : يستعمل مصطلح «الدور الوطني للمنظمة» للتعبير عن «الدور السياسي للمنظمة» .

الموقف

الرشّ بالقانون والمؤسسات رش عين الحقيقة وقلب الكرامة

بقلم سمير أحمد

امتنعت فرقة الأبحاث التابعة للحرس الوطني بسليانة عن التعاون مع حاكم التحقيق العسكري واعتذرت، هكذا!!

امتنعت وزارة الداخليّة أيضا. وبتدخل وكيل الدولة العام لدى القضاء العسكري استجابت بإجابة خياليّة، واتهمت الرياح. هذه القصّة حقيقيّة وليست مُزحة، فوزير الداخليّة الأسبق علي لعريّض يعتبر أنّ الرياح كانت سببا في الإصابات ولا يعترف بأنّه المسؤول عن استعمال هذا السلاح المحرّم. إنّهم فعلا يريدون لملف الرشّ أن يذهب أدراج الرياح.

الجهة القضائيّة تسأل عن محاضر جلسات لقيادات أمنيّة ناقشت استعمال «الرش» والداخليّة تنفي. لكن هيئة الدفاع عن ضحايا الرش تقدّم المحاضر بنصها وتاريخا وختمها دليلا على التلاعب بالعدالة. إنّهم لا يحترمون القانون ويستهنون بالقضاء.

يدين القضاء العسكري أربعة أمنيين، ويكتفي بدعوة علي لعريّض شاهدا. وكانت الإدانة كافية. وكانت حجّة للاعتراف القضاء بالجريمة.

تتدخّل سهام بن سدرين. الحقيقة الأمر أكبر من بن سدرين (لكن لا بأس). المهمّ أن جلسة استماع عقدت واعتبرها نقابيو وأهالي سليانة «مسرحية»، والهدف الالتفاف على القضاء. عفوا!! سحب الأمر من القضاء. يريدون «رشّ» الملف بقانون المصالحة وثقب عين الحقيقة.

***

تسحب السيّدة بن سدرين الملف إلى هيئتها «المغسلة»، والاتحاد الجهوي للشغل بسليانة يعيده إلى حدثه الأوّل وأهله الأوّلون بدعوة الأهالي إلى الإضراب العام يوم 13 ديسمبر.

هنا المصلحة!! من يشتري؟ المزاد مفتوح. عيون مصابة للبيع، أوجاع، أحلام شباب، تقارير سريّة، محكمة عسكريّة، حاكم تحقيق، ملف القضيّة، قانون العدالة، قيادات ميدانيّة...

هنا الالتفاف عن الحقيقة!! صناعة حقيقة على المقاس. حقيقة لمن يدفع منصبا أو مظلة. حقيقة للقُوى النافذة. للشيوخ والمشائخ.

يريدون بيع الحقّ بالباطل وخياطة الجرح بالقانون وتسخير مؤسسات الجمهوريّة للتزييف والتدجيل والتزوير.

***

الحديث عن دولة القانون والمؤسسات يعني في الأصل ضمان الحقوق وتحقيق العدالة والتصدّي للظلم. نحن أمام «قانونيّة الظلم». إسباغ الظلم بحبر النصّ القانوني بتطويعه لخدمة «الجريمة».

يعتبر إحداث «هيئة الحقيقة والكرامة» مهمّا في مسار الانتقال الديمقراطي وردّ الاعتبار لضحايا الظلم والقهر والاستبداد والاعتداءات. لكنّها تنحرف اليوم وتصبح أداة لتبرئة مسؤولين عن جريمة.

ويبقى قانون العدالة الانتقالية مكسبا للتونسيات والتونسيين بعد 14 جانفي، لكن المشكل ليس في النصّ بل في من تعهدوا/ن بتطبيقه.

***

إنّ محاولة الالتفاف على الحقيقة لن تثني أهالي سليانة بقيادة الاتحاد الجهوي للشغل وشركائه في المجتمع المدني على مواصلة النضال من أجل محاسبة من أجرم بـ»الرش». وسيواصلون، ولا شكّ، النضال من أجل العدالة الاجتماعيّة وحقّهم في تنمية عادلة.

وعلى كل القوى السياسية الوطنية والقوى الاجتماعية والمدنيّة أن تنخرط في هذه الحلقة الجديدة من نضال مستمرّ. وقد أرادوا تثبيط العزائم، ولكن للساحات قياداتها وللحقيقة أنصارها دون زيف أو تجارة فيها.

***

أصاب أهل سليانة «رشّ» من حبات نار ورغم الجرح قد صمدوا.

واليوم يريدون رشّهم بلفّ قضيتهم بنصّ القانون وتطويع مؤسسة، يفترض أن يكون دورها كشف الحقيقة، من أجل طمس الحقيقة وتبرئة الجناة.

إنّهم يريدون رشّ عين الحقيقة وقلب الكرامة. وإنّا نريد الربيع حقّا للجميع.